

Distr.: General
14 August 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والأربعون
جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

بروني دار السلام

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- جرى ثالث استعراض دوري شامل متعلق ببروني دار السلام ("بروني") في 10 أيار/مايو 2019 خلال الدورة الثالثة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان. وخلال الدورة، وُجّه ما مجموعه 220 توصية إلى بروني، قبل منها 108 توصيات؛ وقُبلت 7 توصيات جزئياً؛ ورُفضت 81 توصية؛ وأُحيط علماً بـ 24 توصية. واعتمدت نتائج الاستعراض لاحقاً في الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في 20 أيلول/سبتمبر 2019.

2- وتعرب بروني عن تقديرها للنهج البناء لآلية الاستعراض الدوري الشامل الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتعرب عن امتنانها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اقترحت توصيات خلال الاستعراض. وقد بذلت بروني جهوداً للوفاء بالتزامها تجاه التوصيات المقبولة وستواصل بذل الجهود، وتؤكد من جديد التزامها بالوفاء بالتزاماتها الدولية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

3- وتقع بروني في الجانب الشمالي الغربي من جزيرة بورنيو، ويحدها من ناحية الساحل بحر الصين الجنوبي. وبينما تحتفل بروني هذا العام بمرور 40 عاماً على الاستقلال الكامل، يظل المستوى المعيشي فيها مرتفعاً حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 102,10 دولار من دولارات بروني في عام 2023. ويتيح الدخل المرتفع في بروني وقلة السكان البالغ عددهم 450 500 للبلد الاستمرار في اعتماد نظام رعاية سخي معفى من الضرائب على الدخل. ويتمتع شعب بروني وسكانها بخدمات مدعومة تشمل التعليم، والمياه، والإسكان، والكهرباء، والبنزين، ومختلف الأطعمة الأساسية، والرعاية الصحية العالية الجودة. ومعدل الجريمة في البلد منخفض، ويتواصل تعزيز تدابير إنفاذ القانون.

ثانياً- المنهجية

4- واصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات في بروني، الذي كان يُعرف سابقاً باسم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، والذي أنشئ في عام 2008، مهمته في إعداد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل، وتضطلع إدارة المنظمات الدولية التابعة لوزارة الخارجية بدور أمانة الفريق بالتعاون مع جهات التنسيق من كل وزارة من الوزارات الحكومية، وتحفظ بحساب بريد إلكتروني مخصص - upr@mfa.gov.bn - لزيادة فعالية التواصل وليكون هذا الحساب أيضاً مستودعاً رقمياً للمراسلات والوثائق.

5- وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تنسيق مكثف داخل الفريق العامل المشترك بين الوكالات وكذلك مع الوزارات والوكالات الحكومية المعنية، وعُقد المزيد من المشاورات مع جهات أخرى صاحبة مصلحة بما فيها المنظمات غير الحكومية.

6- ويركّز هذا التقرير على الإجراءات التي اتخذتها بروني فيما يتعلق بالارتقاء بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الثالث⁽¹⁾. ويمكن الاطلاع على قائمة بالمصطلحات المختصرة في المرفق 1.

ثالثاً- "رؤية بروني 2035" وأهداف التنمية المستدامة⁽²⁾

7- تمثل "رؤية بروني 2035" رؤية للمستقبل تحدد أهداف البلد الطويلة الأجل وإطاراً لخطط التنمية الوطنية واستراتيجيات تنفيذها، التي تطمح بروني من خلالها إلى تطوير نفسها بحلول عام 2035 لتصبح دولة يُعترف لشعبها على نطاق واسع بأنه شعب متعلم ونموذجي يزخر بالمهارات العالية وينعم بحياة عالية الجودة واقتصاد دينامي ومستدام.

8- وستُنفّذ "رؤية بروني 2035" من خلال ثلاث خطط، هي خطة القوى العاملة، والخطة الاجتماعية، والخطة الاقتصادية، التي توجّه الوزارات والوكالات التنفيذية في وضع السياسات والمشاريع الحالية والمستقبلية، وضمان دمج مفاهيم أهداف التنمية المستدامة. ويضمن تنسيق أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع رؤية بروني 2035 أن تسير جهود الدولة للنهوض بكل من التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية جنباً إلى جنب.

9- وعلى وجه الخصوص، أنشأت الحكومة لجنة التنسيق الوطنية الخاصة المعنية بأهداف التنمية المستدامة في عام 2016 لتعزيز جهود التنسيق وتحفيز إدماج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الرؤية الوطنية للبلد. وفي هذا الصدد، كان لعملية الاستعراض الوطني الطوعي دور فعال في توجيه الدولة في تحديد معالم أساسية للبقاء على مسار تحقيق مقاصد وغايات أهداف التنمية المستدامة. وأجري استعراضان وطنيان طوعيان للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بروني، في عامي 2020 و2023، وكان كلاهما فرصة لتقييم المنجزات. وعُرضت إجراءات ما بعد الاستعراض الوطني الطوعي، بوصفها التزامات تحولية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 في أيلول/سبتمبر 2023⁽³⁾. وتواصل لجنة التنسيق الوطنية الخاصة بالعمل مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية لمتابعة المبادرات المطروحة.

10- وقبل تقديم التقرير الثاني في إطار الاستعراض الوطني الطوعي، ارتقت بروني بمستوى مشاركة أصحاب المصلحة لدمج وجهات نظر شاملة بشأن التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة من خلال حلقات العمل والمنتديات، التي أدت إلى حوار الشباب بشأن أهداف التنمية المستدامة لعام 2023، الذي أطلقته لجنة التنسيق الوطنية الخاصة، وأداره مجلس الشباب في بروني، ومؤسسة غرين بروني، ومنظمة "My Actions for the SDG" بدعم من وزارة الثقافة والشباب والرياضة، والبنك الإسلامي لبروني دار السلام، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

11- وفي حزيران/يونيه 2024، تواصلت الجهود الجارية لدفع عجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة مثل الحوار الثاني للشباب بشأن أهداف التنمية المستدامة⁽⁴⁾، ومنتدى بروني مامبان⁽⁵⁾، تحت عنوان "الاستهلاك والإنتاج المستدامان، حل للجميع"، وركّز النشاطان على النهوض بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الرعاية الاجتماعية⁽⁶⁾

12- لا يوجد حتى الآن خط فقر وطني رسمي في بروني ويستمر تكليف العديد من الوكالات بالتصدي للتحديات التي يواجهها الأفراد والأسر من ذوي الدخل المنخفض، وهي وزارة التعليم، وإدارة التنمية المجتمعية بوزارة الثقافة والشباب والرياضة، وإدارة المجلس الديني الإسلامي بوزارة الشؤون الدينية، وإدارة الدراسات الإسلامية بوزارة الشؤون الدينية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني مثل مؤسسة السلطان حاج حسن البلقية، ومجلس الرعاية المجتمعية.

13- ويواصل المجلس الوطني للقضايا الاجتماعية أيضاً مراجعة السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر من خلال نهج يشمل الحكومة بأسرها والدولة بأكملها.

14- وفي 15 تموز/يوليه 2020، تعاونت وزارة المالية والاقتصاد مع وزارة الثقافة والشباب والرياضة من أجل إطلاق نظام الرعاية الوطنية، وهو قاعدة بيانات مركزية تدمج مختلف مساعدات الرعاية

الاجتماعية من أجل تحسين كفاءة توزيعها وضمان عدم إغفال مستحقي المساعدة. ويتيح النظام في جملة ما يتيح مواءمة عمليات تقديم الطلبات عبر شبكة الإنترنت للحصول على المساعدات الاجتماعية الحالية المقدمة من خلال إدارة التنمية المجتمعية بوزارة الثقافة والشباب والرياضة، وإدارة المجلس الديني الإسلامي بوزارة الشؤون الدينية، ووزارة التعليم، ومؤسسة السلطان حاج حسن البلقية. ويشمل ذلك دمج طلبات الحصول على المساعدة السنوية للاحتياجات المدرسية في عام 2022 مع وضع خطط مستقبلية لإدراج طلبات صرف معاش الشيخوخة وبدلات الإعاقة.

15- وبالإضافة إلى ذلك، عُزِّزت صلاحيات قسم تحصيل الزكاة وتوزيعها التابع لإدارة المجلس الديني الإسلامي بوزارة الشؤون الدينية ليصبح إدارة في تموز/يوليه 2023، مما يسلط الضوء على جهود الحكومة من أجل توفير صرف المساعدات وأشكال الرعاية للأفراد الضعفاء وتحسين صرفها لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية.

16- وتُنظَّم إدارة المجلس الديني الإسلامي بوزارة الشؤون الدينية العديد من برامج التمكين⁽⁷⁾ التي تهدف إلى توفير المهارات والأدوات للمستفيدين من الزكاة لتخليصهم من الفقر وتعزيز الاعتماد على الذات والاستدامة، بما في ذلك تعزيز المهارات، والتدريب، وتوفير فرص لعرض منتجاتهم وخدماتهم.

17- وفي إطار أحد مشاريع إسكان⁽⁸⁾ المحرومين الممولة من أموال الزكاة المحصلة، وقُر 124 منزلاً للأسر المستحقة من ذوي الدخل المنخفض في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2023. وفي عام 2023، خصص المجلس الديني 6 ملايين دولار من دولارات بروني لإدارة المجلس الديني الإسلامي بوزارة الشؤون الدينية من أجل سداد إيجارات للمساكن على مدار 24 شهراً من أموال الزكاة المحصلة لفائدة ما يقرب من 500 أسرة.

18- وفي تموز/يوليه 2023، نُفذ برنامج وطني جديد للتقاعد، هو البرنامج الوطني للتقاعد، لزيادة تعزيز خدمات الضمان الاجتماعي للأعضاء الحاليين والمستقبليين في الصندوق الاستثماري للموظفين. ويسري هذا البرنامج على القطاع الحكومي والقطاع الخاص وكذلك القطاع غير الرسمي (مثل العاملين لحسابهم الخاص). ولا يقتصر البرنامج على ضمان كفاية الدخل التقاعدي فحسب، بل يركز أيضاً على الاستدامة والشمول في تصميمه، من خلال مراعاة عوامل مثل نسبة استبدال الدخل، ومعدلات التضخم وتأثيرها، مع تشجيع الإنتاجية والتوظيف.

19- ونُقِّحت خطة العمل الوطنية للقضاء على الفقر (2020-2024) لتشمل ثلاثة مجالات تركيز، هي القدرة وإمكانية الوصول والفرص المُدرة للدخل؛ والقدرة وإمكانية الحصول على التعليم؛ والسياسات والتشريعات والهياكل الأساسية. وقد حددت خطة العمل الوطنية تسعة أهداف استراتيجية تندرج في إطارها برامج ومبادرات تعاونية تقودها جهات مانصة للاستراتيجية تتألف من الوكالات الحكومية، والوكالات المرتبطة بالحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الاعتماد على الرعاية الاجتماعية وخلق مجتمع معتمد على الذات وقادر على الصمود.

20- وانخفض عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات الرعاية الاجتماعية من وزارة الثقافة والشباب والرياضة من 5 812 أسرة في عام 2019 إلى 1 991 أسرة في حزيران/يونيه 2024. ولمزيد من التخفيف من آثار الفقر، تقدم إدارة التنمية المجتمعية بوزارة الثقافة والشباب والرياضة أيضاً دعماً مالياً إضافياً من خلال مساعدات الرعاية الاجتماعية للمواطنين كبار السن المستحقين الذين يتلقون بالفعل معاش الشيخوخة⁽⁹⁾.

21- وأطلقت وزارة الشؤون الداخلية في عام 2022 بالتعاون مع البنك الإسلامي لبروني دار السلام⁽¹⁰⁾ منصة لبيع المنتجات التي يصنعها محلياً الأفراد المحرومون، وتعزيز ريادة الأعمال في صفوفهم، وتحسين مهاراتهم في مجال الأعمال التجارية والمعرفة المرتبطة بها، فضلاً عن تمكينهم من كسب الرزق. وقد نُفذت المبادرة في مقاطعتين.

22- وتواصل بروني توفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة لمواطنيها باعتبار ذلك أحد جوانب تحسين نوعية الحياة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وبدأت المبادرات الحكومية مبكراً في عام 1952 ببرامج إعادة التوطين في بنوت وبيراكاس، ووسّع نطاقها في عام 1984 من خلال برنامج المواطنين من غير مُلاك الأراضي والبرنامج الوطني للإسكان. وحتى آذار/مارس 2024، بُني أكثر من 30 000 وحدة سكنية، بينما حصل 27 515 فرداً على منازل في إطار هذين البرنامجين المذكورين. وفي إطار البرنامجين ذاتهما، وفّرت الحكومة أيضاً ما مجموعه 1 977 قطعة أرض للمواطنين لبناء منازلهم الخاصة. وهناك جهود جارية لتوسيع نطاق مشاريع الإسكان لتشمل قرى أخرى، وتبسيط العمليات، ووضع مبادئ توجيهية لتسريع المساعدة في مجال الإسكان داخل الوزارات.

23- وتواصل الحكومة إيلاء أهمية كبيرة لنظام فعال لإمدادات المياه لضمان الحصول على مياه نظيفة ومأمونة ومعالجة بأسعار معقولة بما يتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية وبطريقة لا تؤثر سلباً على الموارد المائية. ويحصل 100 في المائة من السكان على مياه نظيفة معالجة، ويحصل 94 في المائة منهم على صرف صحي محسّن. ويستفيد من نظام الصرف الصحي المحسّن 96 في المائة من السكان في المناطق الحضرية و93 في المائة في المناطق الريفية عن طريق نظام شبكة مركزية أو خزانات الصرف الصحي. ولا تزال خدمة معالجة مياه الصرف الصحي تُقدّم بدون تكلفة للجمهور وبدون تحقيق أي إيرادات. ولا تزال البنية التحتية للصرف الصحي تعتمد على أموال الدولة في أنشطة التشغيل والصيانة.

باء - تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19

24- في أثناء جائحة كوفيد-19، اتبعت بروني نهجاً شاملاً على مستوى الدولة بأكملها بمشاركة مختلف الوكالات الحكومية والقطاع الخاص في وضع استراتيجيات للتصدي للجائحة. وأبلغت بروني عن أول حالة إصابة بكوفيد-19 وافدة في 9 آذار/مارس 2020، وتضمنت استجابة البلد الأولية اعتماد تدابير اجتماعية للصحة العامة باعتبارها تدابير مضادة لمنع انتقال العدوى في المجتمع. وشمل ذلك الحجر الصحي على المخالطين عن قرب، والتباعد الاجتماعي، ومبادئ توجيهية للتجمعات الجماهيرية، وسياسات ارتداء الكمامات، التي أثبتت نجاحها على نحو ما يتضح من عدم انتشار العدوى على نطاق واسع في المجتمع خلال العامين الأولين. وفي المرحلة الأولية، استُخدم نهج "التتبع والاختبار والعزل" القائم على تشبّع نشط للمخالطين، وأنشئت مراكز أخذ المسحات في جميع المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، فُعلت الأفرقة المتنقلة المعنية بأخذ المسحات ومرافق تقديم الخدمات التي لا يضطر فيها العملاء إلى النزول من مركباتهم. وفي وقت لاحق، وُسّع نطاق تطبيق BruHealth - وهو تطبيق للأجهزة المحمولة طُوّر للمساعدة في تتبع المخالطين - من أجل التكيف مع احتياجات بروني في الموجات اللاحقة، بما في ذلك إصدار أوامر الحجر الصحي الرقمية، والفرز الآلي لمرضى كوفيد-19 الخاضعين للحجر المنزلي، وحجز مواعيد التطعيم، والإبلاغ عن المضاعفات السلبية بعد التطعيم، وطلبات الغذاء والأدوية ومجموعات الاختبار السريع للكشف عن المستضدات.

25- ووسّع المركز الوطني للعزل حيث ألحق به مبنى جديد لتلبية احتياجات مرضى كوفيد-19 من العلاج. وأنشئت أيضاً مراكز مجتمعية مؤقتة إضافية لحالات كوفيد-19 المستقرة.

26- وفي إطار علاج كوفيد-19، قُسمت الحالات إلى خمس فئات بناءً على شدة المرض⁽¹¹⁾. ومع انتشار العدوى على نطاق أوسع واكتشاف أن غالبية الحالات مصابة بأعراض خفيفة، نُفّج بروتوكول العلاج للسماح بالحجر الصحي المنزلي والرصد من خلال تطبيق BruHealth وإلزام المسافرين القادمين بالخضوع للحجر الصحي عند الوصول. وأُتيح للخاضعين للحجر الصحي الوصول إلى المرافق الطبية حيث تتحمل الحكومة تكاليف علاج أي مريض وتطعيمه باعتبار ذلك تدبيراً وقائياً في حالة تفشي المرض.

- 27- ووضعت الحكومة استراتيجية تطعيم للمواطنين والمقيمين، باتباع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية وإرشادات اللجنة التقنية للقاحات كوفيد-19، والتي تضم خبراء من وزارة الصحة. وأُتيحت الاستفادة من برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 مجاناً لجميع المواطنين والمقيمين، وقد طُرح على مراحل حسب درجة الخطورة. وساهمت استراتيجية التطعيم بصورة كبيرة في إبطاء انتقال كوفيد-19 في البلد. وساعدت وزارة التعليم في توفير المعلومات والتنسيق وجدولة التطعيم للطلاب. ووُفّرت أيضاً خدمات التطعيم المتنقلة والزيارات المنزلية لضمان إمكانية الوصول إلى سكان الريف وكبار السن والمقيمين في المنازل. وحتى كانون الثاني/يناير 2024، تلقى 79,2 في المائة من السكان ثلاث جرعات من اللقاح⁽¹²⁾.
- 28- ومن العوامل المهمة في نجاح بروني في إدارة الجائحة التواصل القوي مع عموم الناس، مما أتاح تقديم معلومات ونصائح صحية شفافة ومطمئنة إلى الجمهور في الوقت المناسب، وذلك من خلال المؤتمرات الصحفية اليومية، والبيانات الصحفية الرسمية، وإصدار التعميمات الحكومية، والتواصل عبر جميع وسائل الإعلام بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي. وأنشئ خط ساخن وطني لاستفسارات الجمهور فيما يتعلق بكوفيد-19.
- 29- وبحلول تموز/يوليه 2020، أنشئت فرقة عمل معنية باستعادة القدرة على السفر في ظل كوفيد-19 للإشراف على المرور الآمن للمسافرين مع الحفاظ على القيود الحالية المفروضة على السفر وضمان سلامة اقتصاد بروني في الوقت نفسه. وبعد 457 يوماً من توقف انتقال العدوى محلياً، واجهت بروني موجة ثانية من كوفيد-19 في آب/أغسطس 2021. وعُززت على إثر ذلك صلاحيات فرقة العمل لتصبح في أيلول/سبتمبر 2021 لجنة توجيهية وطنية معنية بمكافحة كوفيد-19، تضم في عضويتها جميع الوزراء في الحكومة لتوجيه استجابة البلد لكوفيد-19.
- 30- وفي إطار التصدي لهذه الموجة الثانية، تولّت وزارة الصحة والقوات المسلحة الملكية لبروني تنسيق أنشطة الاستجابة بدعم من الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى. وكان المركز الوطني للتنسيق بشأن كوفيد-19 يعمل على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع.
- 31- وركزت التدابير التي تعالج الأثر الاقتصادي للجائحة على ثلاثة عناصر رئيسية: وهي الحفاظ على رفاه عموم الناس، وحماية الوظائف وتوفير الدعم للأفراد، ودعم الأعمال التجارية ومساعدتها. وفي أيلول/سبتمبر 2021، قُدمت مساعدة مالية بقيمة 250 دولاراً من دولارات بروني لثلاث فئات من الأشخاص في القطاع الخاص: '1' أولئك الذين فقدوا وظائفهم بسبب تأثير الجائحة؛ و'2' أولئك الذين أُعطوا إجازة بدون أجر لأكثر من سبعة أيام إما بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركة التي يعملون فيها أو صدور أمر من وزارة الصحة بإخضاعهم للحجر الصحي؛ و'3' أولئك الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو العاملين المستقلين. وقد كفل ذلك الحفاظ على رفاه المواطنين والمقيمين الدائمين، لا سيما أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص ويتقاضون مرتباً شهرياً أساسياً قدره 1 500 دولار من دولارات بروني أو أقل، وساعد القطاع الخاص على تحسين التدفق النقدي للأعمال التجارية لمواجهة تأثير الجائحة.
- 32- وأعلنت الحكومة أيضاً تدابير مؤقتة أخرى للتخفيف من تأثير كوفيد-19، بما في ذلك تقديم دعم للمرتبات، وتمويل المرتبات جزئياً للشركات الصغيرة، وتأجيل دفعات القروض، وتقديم خدمة استلام المعاشات التقاعدية أثناء البقاء في المركبات، وإنشاء صندوق إعانة للحصول على الأجهزة الطبية، وتقديم إعفاء ضريبي على المباني⁽¹³⁾ يصل إلى 50 في المائة للشركات العاملة في المباني البلدية التي تأثرت إيراداتها بشدة.
- 33- وواجهت بروني، شأنها شأن غيرها من البلدان، اضطرابات في نظام التعليم خلال جائحة كوفيد-19، واتخذت إجراءات من خلال التكيف مع التعلم عبر شبكة الإنترنت والتعلم عن بُعد. واستخدم المعلمون والطلاب أدوات رقمية للحد من الأثر السلبي للتأخر في التعلم، في حين أُجريت تعديلات على تقييم الطلاب وتقدير الدرجات بدلاً من الامتحانات الكتابية التقليدية.

34- ولضمان الشمول في الوصول إلى التعلم، وُفّرت حزم التعلم المنزلي للطلاب الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت، وُبثت برامج تعلم منزلي على التلفزيون الوطني. وبذل العديد من الجهات صاحبة المصلحة⁽¹⁴⁾ أيضاً جهوداً للمساعدة من خلال توفير أجهزة كمبيوتر محمولة، وشرائح اشتراك الإنترنت، وأجهزة حاسوبية، ومعدات الوقاية الشخصية.

35- وأدى الشباب أيضاً دوراً حاسماً خلال الجائحة. ففي آذار/مارس 2020، أنشأت وزارة الثقافة والشباب والرياضة بالتعاون مع وزارة الصحة والمركز الوطني لإدارة الكوارث فرقة عمل المتطوعين الشباب لمكافحة كوفيد-19. وشارك قرابة 10 000 من المتطوعين الشباب المسجلين في تتبّع المخالطين، وأمن الحجر الصحي، وتوصيل الحصص الغذائية والأدوية، لا سيما إلى المحرومين.

36- وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2021، أصدرت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بمكافحة كوفيد-19 الإطار الوطني للتعافي من كوفيد-19 لتوجيه انتقال البلد إلى مرحلة التوطن. ويُعزى نجاح عملية الانتقال إلى نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره.

جيم - الصحة⁽¹⁵⁾

37- تلتزم الحكومة التزاماً تاماً بتحسين الحالة الصحية للسكان في البلد على نحو مستمر، وتعتبر التمويل الحكومي للرعاية الصحية أحد الاستثمارات العامة الرئيسية في التنمية البشرية. وتخضع السياسات والبرامج الصحية للمراجعة باستمرار في سياق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والصحية المتغيرة. وتظل بروني ملتزمة بتعزيز نظام الرعاية الصحية من خلال مبادئ التغطية الصحية الشاملة، وضمان توفير خدمات عادلة ومتاحة للجميع. ويتسنى لجميع سكان بروني الحصول على رعاية صحية شاملة مجانية في إطار الرعاية الصحية الشاملة التي تقدمها وزارة الصحة، بغض النظر عن أي حالات مرضية أو إعاقات موجودة مسبقاً. وفي إطار الجهود المبذولة لتوفير التغطية الصحية الشاملة، أنشئت مستشفيات، ومراكز صحية، وعيادات، وخدمات طب أسنان في جميع المقاطعات. وُفّرت أيضاً عيادات متنقلة وخدمات طبية متنقلة في المناطق الريفية لضمان حصول أولئك الذين يواجهون صعوبات في السفر إلى المناطق الحضرية على الخدمات الصحية.

38- وأُنِج الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب من خلال طرح تطبيق BruHealth، وإنشاء خط المشورة الصحية 148، وخط مكتب المساعدة التابع للهلال الأحمر في بروني، والبريد الإلكتروني الذي خصصته وزارة الصحة، بالإضافة إلى تطبيق تيليغرام للأجهزة المحمولة لتيسير تلقي تساؤلات الجمهور وشواغله. ومنذ العودة إلى مجتمع ما بعد الجائحة، بُذلت جهود لمواصلة هذا التدفق الرقمي والمحسن للمعلومات من خلال ميزات مطوّرة أو إضافية لدعم رقمنة خدمات الرعاية الصحية، مثل حجز التطعيمات والمواعيد الطبية عبر الإنترنت، وأداة تتبّع السجلات الصحية الشخصية، والوصول إلى الاستشارات عبر الفيديو، ومنصة الدفع عبر الإنترنت.

39- وقد تفاقمت صعوبات الصحة العقلية خلال جائحة كوفيد-19، مما زاد من التركيز على الحاجة إلى اتباع نهج شامل على مستوى الدولة بأكملها. وأدى استخدام خط المساعدة الهاتفي الوطني للصحة العقلية⁽¹⁶⁾، والاستشارات المرئية والهاتفية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي إلى توفير المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة العقلية أثناء الجائحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أطلقت وزارة الصحة خطة العمل الخاصة بالصحة العقلية 2022-2025 في إطار التزامها بمواصلة تحسين التنقيف والرعاية في مجال الصحة العقلية، مع تحديد أربع استراتيجيات رئيسية⁽¹⁷⁾، وقدمت أيضاً مبادئ توجيهية، بالتعاون مع الوكالات الرئيسية مثل وزارة التعليم، فيما يتعلق بمعالجة الاكتئاب والتمتر. وقدمت وزارة الشؤون الدينية أيضاً برنامجاً⁽¹⁸⁾ يهدف إلى تزويد الطلاب بفهم أفضل لتدابير معالجة القضايا الاجتماعية، بما فيها التمر، وخط مساعدة هاتفياً⁽¹⁹⁾ لمساعدة المعلمين والطلاب والآباء/الأوصياء في التعامل مع رفاه الطلاب، بما في ذلك الاكتئاب والتمتر.

40- ومن أجل دعم جميع مبادرات وبرامج الصحة العقلية، بدأت وزارة الصحة أيضاً شراكة مع مجموعات الشباب المحلية والمنظمات غير الحكومية لضمان استدامة تعزيز الصحة العقلية في المجتمعات المحلية، مع وضع خطط للعمل مع الوزارات والوكالات الأخرى المعنية بشأن توفير تدريبات على الإسعافات الأولية في مجال الصحة العقلية والنفسية للمديرين والقادة في أماكن العمل وكذلك لقادة المجتمع المحلي مثل رؤساء القرى ورجال الدين.

41- وقادت بروني الجهود الإقليمية بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية، التي تُوجت باعتماد بيان قادة مؤتمر القمة لشرق آسيا بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر في عام 2021. ونتيجة لذلك، اشتركت بروني وأستراليا في استضافة حلقة عمل مؤتمر القمة لشرق آسيا بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية في إطار التعافي من كوفيد-19، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، لتعزيز الأنظمة والبرامج والتدخلات المتعلقة بالصحة العقلية.

42- ويوجد في بروني معدل انتشار مرتفع للأمراض غير المعدية التي تمثل عوامل خطر للإصابة بالخرف. وفي عام 2022، سُجِّلَ 354 مريضاً شُخِّصت إصابتهم بالخرف استناداً إلى التصنيف الدولي للأمراض ICD-10. وتتواصل الجهود لتحسين معدل التشخيص من خلال التشخيص المبكر وزيادة الوعي بالأعراض وعوامل الخطر، بسبل منها التعاون بين الوزارات والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية⁽²⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل وزارة الصحة مراجعة متطلبات النظام الصحي لإتاحة هياكل أساسية عالية الجودة للحد من المخاطر ودعم الأشخاص المصابين بالخرف ومن يقدمون لهم الرعاية. وتضمن وزارة الصحة أيضاً أن يكون العاملون في مجال الرعاية الصحية وكذلك المتطوعون مدربين تدريباً جيداً وذوي كفاءة في تقديم المشورة وخدمات الدعم.

43- وبروني عضو نشط في منظمة الصحة العالمية، وعضو في المجلس التنفيذي للمنظمة للفترة 2024-2027. وتأمل بروني، من خلال ذلك، في المساهمة في تنفيذ قرارات وسياسات جمعية الصحة العالمية ودعم عمل منظمة الصحة العالمية.

44- ونفذت عدة مشاريع في إطار الميزانية البرنامجية لمنظمة الصحة العالمية أو يجري تنفيذها حالياً في بروني لرفع مستوى بناء قدرات المسؤولين الصحيين، وتحسين البيئة الصحية في بروني، فضلاً عن تحسين نظام الرعاية الصحية في البلد على نحو مستمر. وقدمت منظمة الصحة العالمية المساعدة التقنية في مجالات مثل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، والصحة العامة، والمستحضرات الصيدلانية، والرعاية الصحية الأولية. وقد استُكملت عدة مشاريع في إطار الميزانية البرنامجية لمنظمة الصحة العالمية المخصصة لبروني⁽²¹⁾، وهناك عدة مشاريع أخرى قيد المناقشة للمستقبل⁽²²⁾.

45- واستكمالاً لخطة العمل الأولى 2018-2021 BruMAP-NCD، أطلقت بروني بعد ذلك خطة العمل 2021-2025 BruMAP-NCD بهدف خفض معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة بين سن 30 و69 سنة بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2025. وأنشئت آلية متعددة القطاعات تضم فرقة العمل المتعددة القطاعات المعنية بالصحة، وفرقة متعددة الوظائف المعنية بالصحة، واللجنة العاملة التقنية الوطنية المعنية بالأمراض غير المعدية بغية تعزيز تنسيق خطة 2021-2025 BruMAP-NCD وتنفيذها. واستحدثت الحكومة أيضاً نهجاً شاملاً للمجتمع بأسره إزاء التدابير الوقائية الرامية إلى مكافحة الأمراض غير المعدية بهدف منح كل طفل أفضل بداية لحياته، وتحسين البيئة الغذائية في بروني، وتوفير بيئة داعمة في مكان العمل، وتعزيز المجتمعات النشطة، والحد من التدخين، وضمان تمتع الشعب بالصحة العقلية والقدرة على الصمود.

46- وكانت بروني تستكشف منذ فترة طويلة إمكانية تقديم خدمات الرعاية الصحية عن بُعد والتطبيب عن بُعد، في إطار الجهود المستمرة لتبني التكنولوجيا الجديدة وتعزيز قدرة منظومة الرعاية الصحية لديها

على الصمود. وسُرّع تحقيق هذا الهدف خلال جائحة كوفيد-19 من خلال إنشاء مركز معلوماتي تابع لوزارة الصحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويتألف المركز من ثلاث وحدات، هي وحدة التصدي للأوبئة وتحليل المعلومات التابعة لوزارة الصحة⁽²³⁾؛ ووحدة التكيف مع تغير المناخ والقدرة على تحمله؛ ووحدة الخدمات الصحية الرقمية. ومن المقرر إنشاء المزيد من الوحدات الصحية الحكومية بما في ذلك برنامج الدراسات السلوكية، والوحدة الوطنية للبحوث السريرية، ووحدة الأمراض غير المعدية.

دال - التعليم⁽²⁴⁾

47- كانت بروني واحدة من أفضل ثلاثة بلدان أداءً في جميع مجالات برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2022⁽²⁵⁾ من بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المشاركة. ونشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعض النتائج الرئيسية حيث كانت بروني واحدة من أربعة بلدان فقط سجلت تحسناً في جميع المجالات الثلاثة، والبلد الوحيد في برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2022 الذي شهد زيادة في كفاءات طلابه سواء من المحظوظين أو المحرومين بمقدار 13 نقطة على الأقل. وأفاد القائمون على المدارس أيضاً بزيادة إيجابية في تفاعل الوالدين مع المعلمين على نحو ما ورد في برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2018، الذي أشار في سياقه أكثر من 80 في المائة من الطلاب إلى أن معلمهم كانوا دائماً على استعداد للمساعدة في أوقات الحاجة.

48- وأطلقت وزارة التعليم خطتها الاستراتيجية 2023-2027 في 23 أيلول/سبتمبر 2023 خلال الاحتفال بيوم المعلم الثالث والثلاثين في إطار التزامها بتحقيق "رؤية بروني 2035". وتوفر الخطة خارطة طريق لتعزيز التميز التعليمي، وتقوية قدرات نظام التعليم برمتها، ودعم القدرات وتنوع المواهب التي تتجارب مع منظومة تعليمية متغيرة ودينامية من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية: '1' رعاية المتعلمين المتأهبين للمستقبل؛ و'2' تعزيز منظومة التعليم المبتكرة؛ و'3' بناء الموارد البشرية.

49- وخفّضت تعديلات قانون التعليم الإلزامي التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2024 الحد الأدنى لسن التعليم الإلزامي من ست سنوات إلى خمس سنوات لمنح كل طفل فرصاً متساوية وإمكانية الحصول على تعليم جيد منصف في سن مبكرة. ولا يتماشى هذا مع الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم فحسب، بل يُظهر أيضاً التزام بروني المستمر بتحقيق الأهداف التعليمية الدولية بما في ذلك الهدف 4-2 من أهداف التنمية المستدامة⁽²⁶⁾.

50- وفي عام 2022 استُكمِلت المبادئ التوجيهية لسياسة التعليم الخاص التي استُحدثت في عام 1997 من خلال إطلاق إطار التعليم الخاص ودليل الاحتياجات التعليمية الخاصة للمعلمين والآباء. ويرتكز إطار التعليم الخاص على 5 معايير للشمول (القبول، وإمكانية الوصول، والتقييم المكثف، والتدريس المكثف، والمنهج المكثف) ويهدف إلى معالجة المسائل الحاسمة التي تحدد تقديم تعليم جامع وجيد للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية، ومعالجة مسائل الإنصاف وتحسين بيئات التعلم، من أجل تحسين مشاركة الأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في الأنشطة العادية وإشراكهم فيها.

51- وفي كانون الثاني/يناير 2024، أنشأت بروني أول مدرسة خاصة⁽²⁷⁾ تقدم منهجاً خاصاً مصمماً لتلبية احتياجات التعلم الفردية الفريدة، بما يضمن الدعم والمشاركة. ويمثل ذلك خطوة مهمة للطلاب الذين يحتاجون إلى قدر كبير من الدعم، لا سيما أولئك المصنفين ضمن من يتطلبون احتياجات تعلم بالغة وعميقة. وتعمل وزارة التعليم على توفير بدل تعليم خاص في إطار التزامها بالإنصاف والشمول.

52- وبالإضافة إلى التدابير الرامية إلى حماية الأطفال الواردة في الفرع ياء (الأطفال) من هذا التقرير، أنشئت وحدة رعاية اجتماعية تابعة لوزارة التعليم⁽²⁸⁾ وخطوط ساخنة متعددة لتقديم الدعم للطلاب والمعلمين⁽²⁹⁾.

53- وعلاوة على ذلك، أطلقت وزارة التعليم مبادرات لدعم تعليم الأطفال الذين عانوا من الاعتداء أو الذين ينتمون إلى أسر مختلة وظيفياً لضمان رفاههم وحمايتهم واستمرارية تعليمهم، وكان ذلك على النحو التالي:

(أ) تركّز إدارة التعليم الخاص التي وسّعت مهامها حديثاً⁽³⁰⁾ على تنمية الكفاءات والمهارات المتخصصة للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة؛

(ب) رصد حضور الطلاب على مدار العام الدراسي لتجنب الغياب المطول أو المزمّن الذي يؤثر على أدائهم الأكاديمي؛

(ج) إنشاء أقسام لرعاية الطلاب في المدارس في جميع أنحاء البلد لضمان رفاه الطلاب، لا سيما الطلاب المحرومين والطلاب المنتمين لأسر مختلة وظيفياً، فضلاً عن دعم الطلاب الذين يواجهون مشاكل في الصحة العقلية؛

(د) تتعاون إدارة التعليم الخاص باستمرار مع مركز تنمية الطفل لمناقشة الاحتياجات والمساعدة التي يحتاج إليها الطلاب ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس، وتُعدّ اجتماعات شهرية بين المدارس لمناقشة التقدم المحرز يشارك فيها أيضاً ممثلون من إدارة الدراسات الإسلامية بوزارة الشؤون الدينية، وإدارة التنمية المجتمعية بوزارة الثقافة والشباب والرياضة.

54- وفي إطار جهود البلد المتواصلة نحو ضمان "الإنصاف والمساواة" في التعليم الجيد وكذلك تعزيز التعلم مدى الحياة، انصبّ التركيز على تبادل أفضل الممارسات والتعاون التقني مع المنظمات الدولية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة وزراء التعليم لجنوب شرق آسيا، والاجتماع الآسيوي الأوروبي لوزراء التعليم، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، والكومنولث، واليونسكو لتوفير وجهات نظر أوسع بشأن التطورات الحالية في النهج والاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ نظام تعليم فعال من خلال التعلم المقارن، ولاكتساب فهم أفضل للمسائل الشاملة.

هاء - التفاهم الثقافي/الديني والوئام الاجتماعي⁽³¹⁾

55- بروني، "دار السلام"، هي بلد به عدد قليل من السكان، وله قيم دينية قوية، وتراث غني من التقاليد والثقافة. وهي معروفة بكونها بلداً مسالماً يعيش فيه الأفراد من مختلف الأعراق والأديان معاً في وئام، مسترشدين بالفلسفة الوطنية "الملكية الإسلامية/الملايوية". ويكفل دستور بروني دار السلام والمبادئ الإسلامية حق الفرد في ممارسة شعائر دينه واستمرار الوئام الاجتماعي في البلد.

56- ويتأتى الحفاظ على الازدهار والوئام بين أفراد الشعب من خلال حماية الحقوق الأساسية وتأمين الحصول على الاحتياجات الأساسية. وفي بيئة يسودها الاستقرار السياسي والسلام والأمن، يرجع هذا الوئام الاجتماعي إلى القيم الاجتماعية القوية المنبثقة عن الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الأسرية، والدعم المجتمعي، والاحترام المتبادل، فضلاً عن الأساس القوي الكامن في الإيمان والدين.

57- والشمول الاجتماعي متأصل في مجتمع بروني. ويمكن ملاحظة مشاركة جميع شرائح المجتمع في مختلف المناسبات والاحتفالات الوطنية التي تقام بانتظام، مثل تقليد زيارات "البيوت المفتوحة" خلال الاحتفالات الثقافية التي تنظم في عيد هاري رايا (عيد الفطر) واحتفالات رأس السنة الصينية، بالإضافة إلى مناسبات "مجلس برساما راكيات" التي تتيح التواصل المباشر بين الملك والشعب. وتقوّي هذه التقاليد والأعراف الوئام الاجتماعي، وتعزز الصداقة والتفاهم بين المجتمعات المحلية في البلد. وقد تقلّد أفراد من مختلف الإثنيات والديانات مناصب رفيعة المستوى في الحكومة والقضاء والسلطة التشريعية، مثل تعيين أول امرأة شابة من أصل صيني عضواً في المجلس التشريعي مؤخراً⁽³²⁾ في كانون الثاني/يناير 2023، وتعيين أول رئيس للمحكمة العليا من أصل صيني⁽³³⁾ في حزيران/يونيه 2018.

واو - السلام والعدل والمؤسسات القوية⁽³⁴⁾

58- من أجل الحفاظ على دار السلام هذه، تُولي بروني أهمية كبيرة لسلام شعبيها وأمتها وأمنها. ومن ثم، فإن الحفاظ على استقرار البلد والوثام الاجتماعي القائم يمثل أولوية. وقد واصلت بروني جهودها الرامية إلى ضمان ذلك من خلال دعم المؤسسات القوية واتباع نهج شامل للدولة بأكملها من أجل دعم المجتمعات السلمية والشاملة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة للجميع مع بناء مؤسسات فعالة وقوية وخاضعة للمساءلة.

59- وتتمسك بروني بقوة بسيادة القانون وتحافظ عليها من خلال نظامها القانوني المزدوج⁽³⁵⁾ - القانون المدني وقانون الشريعة - الذي يحظى بمنزلة تكفل حماية المجتمع من الضرر والظلم. والقانون العام موروث منذ أن كانت بروني محمية بريطانية في عام 1888، في حين أن قانون الشريعة يمارس منذ القرن الرابع عشر.

60- وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، فإن الالتزام بضمان اللجوء إلى العدالة وإتاحة الفرصة للجميع لالتماس الحماية والانتصاف القانوني يظل أمراً حتمياً. وقد عُذلت التشريعات للسماح بعقد جلسات المحاكم عبر شبكة الإنترنت. واستُمع إلى الطلبات العاجلة، بما في ذلك القضايا الجنائية والمدنية التي تعتبر مناسبة للتداول بالفيديو، عبر شبكة الإنترنت من خلال جلسات استماع عن بُعد. وأُعيد تصميم قاعات المحاكم لضمان صحة جميع الحاضرين في المحكمة وسلامتهم.

61- وتظل بروني ملتزمة باحترام التزاماتها الدولية، بما فيها تلك المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. وتعترف بروني بالحق السيادي لجميع الدول في الانضمام إلى أي معاهدة، وتبذل جهوداً متواصلة لدراسة جدوى الانضمام إلى أي معاهدة دولية بما في ذلك ضمان مواءمة القوانين والسياسات والممارسات المحلية مع الالتزامات الدولية.

زاي - مؤسسة الأسرة⁽³⁶⁾

62- يستمر غرس القيم الاجتماعية القوية داخل الأسر والمجتمعات المحلية في بروني، من خلال الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الأسرية والاحترام المتبادل داخل المجتمع. والأسرة، بالنسبة إلى بروني، ليست مجرد وحدة اجتماعية، بل مؤسسة أساسية متجذرة بعمق في قيمها الثقافية والدينية، وتشكل أساس المجتمع. ولدعم ذلك، تجري حالياً صياغة خطة العمل الخاصة بمؤسسة الأسرة 2023-2027 في إطار المجلس الوطني للقضايا الاجتماعية لتوفير شبكة أمان ونظام حماية محسن للأسرة.

63- وعلاوة على ذلك، تؤدي الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، دوراً مهماً في العمل مع المجتمعات المحلية من خلال مختلف برامج التوعية والتثقيف⁽³⁷⁾ مثل البرامج التي تهدف إلى تعميم المعلومات على أولياء الأمور بشأن مختلف القضايا الاجتماعية، مثل أضرار تعاطي المخدرات والحفاظ على سلامة الأطفال في الإنترنت⁽³⁸⁾.

64- وناصرت بروني في عام 2021 مبادرتين مهمتين بصفتها رئيسة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وهما إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أهمية الأسرة في تنمية المجتمع وبناء الأمة، الذي استحدث، من بين أمور أخرى، يوم الأسرة السنوي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والإطار الشامل لاقتصاد الرعاية، الذي أكد أهمية بناء أسر أقوى وأكثر صموداً باعتبارها أساساً لاقتصاد الرعاية.

حاء - النساء⁽³⁹⁾

65- اعترافاً بأن النساء والفتيات من بين عوامل التغيير والعوامل المحفزة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على السلام والأمن، أصبحت تقوية الآليات الفعالة الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة

مهمة متزايدة الأهمية تواصل بروني البناء عليها من خلال الوسائل الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

66- وفي مجال القيادة وصنع القرار، سجّلت بروني تقدماً في التطور الوظيفي للمرأة في مختلف المجالات، بما في ذلك المهن القانونية والسياسية والمالية والإدارية، وتواصل تعيين النساء في مناصب رفيعة المستوى في القطاعين الحكومي والخاص، من قبيل سفيرة متجولة، ووزيرة، ورئيسة بعثات، وعضو بالمجلس التشريعي، ونائبة وزير، ومدع عام، وقاضية بالمحكمة العليا، وأمينة دائمة، وكاتبة بالمجلس الملكي الخاص، ووكيلة عامة، ورئيسة تنفيذية⁽⁴⁰⁾. وحتى حزيران/يونيه 2024، كانت هناك 34 منظمة غير حكومية في بروني يقودها نساء.

67- ويُقدّم دعم أيضاً لرائدات الأعمال من خلال المبادرات والجوائز التي تقدمها الحكومة والوكالات الأخرى، مثل جائزة رابطة دول جنوب شرق آسيا لرائدات الأعمال الشابات لعام 2022، وأكاديمية رائدات الأعمال، مما أدى إلى زيادة الاعتراف برائدات الأعمال البرونيات. وعلاوة على ذلك، فاز تطبيق Agronect، في عام 2022، بجائزة الازدهار الرقمي من منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وهو تطبيق للأجهزة المحمولة طوّرت شركة تملكها وتقودها نساء من بروني، وبتيح للمزارعين ورواد الأعمال في مجال الأغذية الزراعية الحصول على التتقيف وتجارب التدريب الاندماجية باستخدام الواقع الافتراضي. وهذا يسلط الضوء على الدور المتنامي للأعمال التجارية التي تقودها نساء في حفر الحلول التكنولوجية المبتكرة والذكية، كما هو الحال في قطاع الأغذية الزراعية، لمواجهة التحديات المتعلقة بالاستدامة والأمن الغذائي.

68- ووفقاً لتقرير "التوقعات الجنسانية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2021"، وهو تقرير تعاوني بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن بروني لديها أعلى نسبة من النساء في مجال السياسة العامة وصنع القرار، ونسبة كبيرة من المسؤوليات التنفيذية في القطاع الخاص وفي مجال الأعمال التجارية، فضلاً عن المناصب الإدارية المتوسطة والعليا. وشاركت بروني أيضاً في الدراسة التي أجريت في إطار أداة الحوار الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن "قيادة المرأة ومشاركتها السياسية"، التي أبرزت زيادة كبيرة في عدد النساء المعيّنات في مناصب الإدارة المتوسطة والمناصب العليا، مما يدل على التقدم نحو تحقيق تكافؤ الجنسين في مجال صنع القرار الحكومي.

69- ونتيجة للبحوث المتعلقة بالنهوض بالمرأة في بروني دار السلام التي أطلقت في نيسان/أبريل 2022، سنُطرح خطة عمل وطنية جديدة بشأن المرأة بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين، وبناء القدرات، والتنمية الذاتية مع إعطاء الأولوية لسلامة المرأة ورفاهها، وتحسين إمكانات عمل المرأة، وفرص تطويرها الوظيفي، ودفع تمكين المرأة داخل المجتمع.

70- وقد أطلقت الحكومة والقطاع الخاص عدة برامج لتشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك مساعدة ربات البيوت⁽⁴¹⁾، والأمهات المحرومات، ورائدات الأعمال، وخاصة الأعمال التجارية التي تملكها أمهات، وتوفير فرص ريادة الأعمال لهن⁽⁴²⁾، مثل البرنامج الخاص لتمكين وتنمية ريادة الأعمال التابع للبنك الإسلامي لبروني دار السلام "BIBD SEED"، وهو برنامج حائز على جوائز بالتعاون بين البنك، ووزارة الشؤون الدينية، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة، ووزارة الشؤون الداخلية.

71- واعترافاً بأهمية توفير دعم أكبر لمشاركة المرأة في القوى العاملة، ومن أجل ضمان صحة الأطفال وسلامتهم، اتُخذت الإجراءات التالية:

(أ) تجري حالياً صياغة المبادئ التوجيهية لمراكز رعاية الطفل في المباني الحكومية في إطار خطة العمل الخاصة بمؤسسة الأسرة 2023-2027 لتحسين التوازن بين العمل والحياة؛

- (ب) تُعزّز عملية الترخيص لمراكز رعاية الطفل بموجب قانون مراكز رعاية الطفل؛
- (ج) أطلقت المبادئ التوجيهية الوطنية للتغذية والنشاط البدني في مراكز رعاية الطفل في آب/أغسطس 2019 في إطار الجهود التعاونية بين وزارة الصحة ووزارة الثقافة والشباب والرياضة.
- 72- وفيما يتعلق بحماية المرأة والقضاء على العنف ضدها، تسجّل بروني التقدم الذي أحرزته في خمسة مجالات وطنية ذات أولوية وتتعبّد ذلك التقدم، حيث حققت الإنجازات الرئيسية التالية:
- (أ) أنشئ عدد من الآليات لمعالجة مسألة العنف العائلي بدءاً من الوقاية إلى الحماية، بما في ذلك التعديلات التي أدخلت على مختلف التشريعات مثل قانون المرأة المتزوجة، وقانون الأسرة الإسلامي، وقانون العقوبات، حيث تُوفّر تلك التشريعات للمحكمة أحكاماً تتعلق بأوامر الحماية والأوامر المعجّلة من أجل حماية النساء ضحايا العنف العائلي؛
- (ب) تجمع الوكالات المعنية ببيانات بشأن العنف ضد المرأة داخل منظماتها لوضع خطط عمل؛
- (ج) تُوفّر القوانين المدنية وقوانين الشريعة الحماية والأوامر الجزرية لضحايا العنف العائلي بغض النظر عن النوع الجنساني. وقد وسّع قانون العقوبات، الذي عُُدّل في عام 2017، تعريف الاغتصاب ليشمل الجاني الذي يشغل منصب ثقة أو سلطة، وجرم أي استخدام للألفاظ أو الإشارات أو الأفعال التي تهدف إلى خدش حياء المرأة، وأدخل عقوبات أشد على الجرائم الجنسية ضد المرأة؛
- (د) كان لأنشطة التوعية التي تقوم بها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وكذلك المدافعون عن الشباب آثار إيجابية، بما في ذلك زيادة عدد الضحايا الراغبين في تقديم بلاغ، وزيادة الوعي بالتدخلات اللازمة لمعالجة القضايا المتعلقة بصحة المرأة (بما في ذلك الصحة العقلية) ورفاهها وسلامتها؛
- (هـ) حُسّنت إمكانية لجوء الضحايا والناجيات إلى العدالة من خلال نظام إحالة أفضل حيث وضعت كل وكالة من الوكالات الحكومية المعنية مبادئ توجيهية واستخدمتها داخلياً.
- 73- وقد نشطت المنظمات غير الحكومية التي تركز على قضايا المرأة في الدعوة إلى توفير المزيد من الحماية للنساء والفتيات، وفي تعزيز الوعي بشأن الحماية المقدمة، بما في ذلك في المناطق الريفية⁽⁴³⁾.
- 74- وتعترف بروني بمساهمات المرأة على الساحتين الإقليمية والدولية في الشراكات الثنائية⁽⁴⁴⁾، والإقليمية⁽⁴⁵⁾، والدولية وتُقدّر تلك المساهمات، التي تشمل أيضاً مشاركة عناصر القوات المسلحة الملكية لبروني من النساء في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حيث شاركت 10 نساء برونيات في قوات حفظ السلام حتى آذار/مارس 2024، مما يدل على الالتزام المستمر ودعم جهود لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من أجل زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام على جميع المستويات.
- 75- وفي عام 2021، قادت بروني أيضاً إعداد المنشور الافتتاحي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بعنوان "التوقعات الجنسانية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع وعدم إغفال أي امرأة أو فتاة"، بالشراكة مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أطلقت اللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجنة المعنية بالمرأة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الإطار الاستراتيجي للرابطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كانون الثاني/يناير 2022، الذي يحدد الاستراتيجيات الرئيسية والمجالات ذات الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.
- 76- وأطلقت اللجنة المعنية بإدارة الكوارث التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية، إطار العمل الإقليمي لرابطة

أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحماية والمنظور الجنساني والشمول في إدارة الكوارث 2021-2025 في تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي يحدد نهجاً شاملاً لإدارة الكوارث مع إعطاء الأولوية للشمول الجنساني وضمن إدماج الممارسات الشاملة للجميع في السياسات والإعلانات الرئيسية⁽⁴⁶⁾.

طاء - الشباب⁽⁴⁷⁾

77- تعطي بروني الأولوية باستمرار لتنمية الشباب وتمكينهم لإتاحة الفرص لهم على قدم المساواة وتحقيق كامل إمكاناتهم. وتدرك بروني أيضاً أن الشباب هم قادة المستقبل في البلد، ومساهم رئيسي في تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة. وتتضمن السياسة والاستراتيجية الوطنيتان للشباب⁽⁴⁸⁾ مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوقعات التي يعول عليها البلد في إعداد شباب صالح (الفئة من 15 إلى 35 عاماً) مشهود له دولياً، باعتباره عنصراً محفزاً للتغيير في المستقبل ومعزواً للتنمية الوطنية الشاملة.

78- وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى غرس روح ريادة الأعمال من خلال توفير بنية تحتية قوية وأنظمة داعمة. وفي هذا الصدد، أطلقت اللجنة التوجيهية لريادة الأعمال الشبابية، التي يشترك في رئاستها الآن الوزير المنتدب في ديوان رئيس الوزراء، ووزير الثقافة والشباب والرياضة، مبادرات تشمل دليلاً لبيئة ريادة الأعمال الشبابية⁽⁴⁹⁾ وبرامج لتطوير ريادة الأعمال مثل *Usahawan* و *Shell LiveWIRE Brunei*⁽⁵⁰⁾. وأنشئت لجنة عاملة لريادة الأعمال الشبابية في عام 2023 لدعم عمل اللجنة التوجيهية.

79- ولا يزال المؤشر الوطني لتنمية الشباب يمثل أحد مقاييس نجاح البرامج الشبابية، وهو يُستخلص كل خمس سنوات عملاً بالمعايير الحالية. وبلغ مؤشر تنمية الشباب الحالي في بروني دار السلام (2018) نسبة 65 في المائة إجمالاً (جيد). وحازت بروني نسبة 85 في المائة (جيد جداً) في مجالين من أصل ثمانية مجالات يُستند إليها في حساب المؤشر، وهما الصحة والقضايا الاجتماعية. وتُجري بروني حالياً استعراضاً آخر.

80- وتشجع بروني بنشاط تقدم شبابها والاعتراف بهم في المنتديات المحلية والإقليمية والدولية لتمكينه من تبادل الأفكار وأفضل الممارسات وتنمية المهارات في مختلف المجالات؛ فعلى سبيل المثال، قادت بروني الجهود المبذولة من أجل إنشاء برنامج زمالة الشباب لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2021.

81- وتسليماً بأن العمل التطوعي يوفر فرصاً قيّمة للمشاركة والمساهمة في تنمية المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، أطلق تطبيق "الرعاية" (*Mengalinga*) للأجهزة المحمولة خلال اليوم الوطني السنوي السادس عشر للشباب في عام 2021. والتطبيق عبارة عن منصة لتسجيل المتطوعين وبتنظيمات عرض البرامج، وهو دليل للمنظمات غير الحكومية في بروني. ويُعد هذا التطبيق ثمرة تعاون بين الشباب (*Nextacloud*) والحكومة (وزارة الثقافة والشباب والرياضة) والقطاع الخاص (بنك بيدوري)، وهو دليل على أن الشباب هم القوة الدافعة في المسائل الإنسانية في بروني. وعلى الصعيد الإقليمي، حصل شاب من بروني⁽⁵¹⁾ على جائزة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2022 لالتزامه وتفانيه في تحسين حياة المجتمعات الضعيفة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ياء - الأطفال⁽⁵²⁾

82- يشكّل الأطفال نسبة كبيرة من سكان بروني؛ وفي عام 2023، أشارت التقديرات إلى أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً يشكلون 20,2 في المائة من السكان. وإدراكاً للحاجة إلى ضمان توفير الدعم الكافي لتلبية احتياجاتهم الأساسية ليعيشوا حياة جيدة وأكثر أماناً على نحو ما تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، أطلقت وزارة الثقافة والشباب والرياضة في كانون الأول/ديسمبر 2020 الإطار الوطني لحماية الطفل لمواصلة تطوير منظومة حماية الطفل.

- 83- واستحدث الإطار الوطني لحماية الطفل بروتوكول التقييم القطاعي لتعزيز آلية الإبلاغ من خلال بروتوكول الإبلاغ عن حماية الطفل، الذي يُعد مبدأً توجيهياً مشتركاً بين الوكالات في مجال حماية الطفل. وأطلق سجل الأطفال والشباب المحتاجين إلى الحماية في أيار/مايو 2022 لمساعدة الوكالات في التعرف على الأطفال والشباب المحتاجين إلى الحماية، والمساعدة في التواصل بين الوكالات، وتبادل المعلومات.
- 84- وبموجب الإطار الوطني لحماية الطفل، تجري حالياً صياغة مبادئ توجيهية لتوفير خيارات رعاية بديلة للأطفال والشباب المحتاجين إلى الحماية، مثل الحضانة، وتمكينهم من العيش في أجواء الحياة الأسرية. ومن المتوقع الانتهاء من هذه المبادئ التوجيهية هذا العام.
- 85- وأنشئ خط ساخن لعموم الناس⁽⁵³⁾ في عام 2006 لتلقي الشكاوى وتقديم المشورة الفورية من قبل مسؤولين مدربين بشأن الشواغل الاجتماعية بما فيها إساءة معاملة الأطفال. ولزيادة تحسين فعالية الخدمات الاجتماعية للأطفال، أطلق خط ساخن ثانٍ لعموم الناس⁽⁵⁴⁾ في عام 2019 بدعم من الشركات الخاصة. وتتولى إدارة التنمية المجتمعية بوزارة الثقافة والشباب والرياضة معالجة الحالات المبلغ عنها من خلال كلا الخططين الساخنين، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الحكومية الأخرى.
- 86- ويوفر برنامج "قرية واحدة، عائلة واحدة" (IKIK)⁽⁵⁵⁾، الذي تشترك في تنظيمه وزارة الشؤون الداخلية ووزارة الشؤون الدينية، توجيهاً ومساعدة شاملين لأفراد المجتمع المعرضين للخطر. وتركز هذه المبادرة حالياً على أطفال السجناء والسجينات حيث تُقدّم لهم المساعدة، مثل النقل والغذاء ومستلزمات التعليم، ويُقدّم لهم الدعم الإرشادي والاستشاري.
- 87- وبصفة بروني رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2021، فقد قادت أيضاً عدة مبادرات إقليمية فيما يتعلق بحماية الأطفال ورفاههم، أسفرت عن اعتماد قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلان القضاء على التمييز ضد الأطفال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز تضافر الجهود واتخاذ التدابير المناسبة لدعم الأطفال في الرابطة وحمايتهم من جميع أشكال التمييز في مختلف البيئات، وضمان الحفاظ على مصالحهم الفضلى ورفاههم. واعتمد أيضاً بيان رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائداً ثلاثة بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية في أوساط المراهقين وصغار الأطفال في مؤتمر القمة الرابع والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا زائداً ثلاثة.

كاف - الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁵⁶⁾

- 88- تظل بروني ملتزمة بضمان منح جميع الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقاً وفرصاً متساوية وتمكينهم من عيش حياتهم بصورة كاملة، والاعتراف بهم باعتبارهم جزءاً من استراتيجيات التنمية المستدامة ذات الصلة، وضمان مشاركتهم الكاملة بصفتهم أعضاء في المجتمع متساوين مع غيرهم. وتراجع بروني باستمرار السياسات والمبادرات الرامية إلى دعم رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة منذ تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 11 نيسان/أبريل 2016. وحتى حزيران/يونيه 2024، سُجّل ما مجموعه 6 168 من الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم متلقين لبدلات الإعاقة الشهرية.
- 89- وتلتزم بروني بتنفيذ خطة التمكين الرئيسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 2025: تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي اعتمدت في قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الثالثة والثلاثين في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، والتي تُظهر التزام الرابطة تجاه مجتمع شامل للجميع، لا سيما تجاه النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 90- ويقدم قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي دخل حيز النفاذ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تعريفاً وطنياً للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتوسع في التعريف الوارد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة. وينص القانون أيضاً على إنشاء سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة، واستحداث بطاقات الإعاقة لأغراض التحقق، وإتاحة الحصول على خدمات معينة. ويفرض التشريع أيضاً عقوبات شديدة على جرائم الاعتداء على الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمالهم، مما يعزز التزام بروني بتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

91- وعُدل قانون معاشات الشيخوخة والإعاقة⁽⁵⁷⁾ في عام 2021، واستُحدث بموجبه، من بين أمور أخرى، بدل شهري لمقدمي الرعاية لدعم توفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة. وكان هناك 1 337 مستفيداً من بدل مقدمي الرعاية حتى حزيران/يونيه 2024.

92- وتعمل الحكومة والجهات صاحبة المصلحة غير الحكومية معاً على نحو وثيق في إطار المجلس الوطني للقضايا الاجتماعية من أجل معالجة جميع القضايا الاجتماعية الوطنية التي تواجهها الفئات الضعيفة مثل الأسر المحرومة، والأطفال، والنساء، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة. وأنشأ المجلس الوطني للقضايا الاجتماعية لجنة خاصة معنية بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تتولى مسؤولية تنفيذ مجموعة من البرامج والخدمات الاجتماعية لتوفير الرعاية لهذه الفئات الضعيفة في مجالات مثل الإسكان، والصحة، والتوظيف، والنقل، والترفيه، والمشاركة الاجتماعية.

93- وتعمل الحكومة على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية لتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في مجالات التوظيف، وريادة الأعمال، والأنشطة الاقتصادية. ويشمل ذلك مثلاً تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الذين أوشكوا على إنهاء دراستهم الأكاديمية (في مرحلة ما قبل التدريب المهني) من الاستفادة من برامج تدريبية ومهنية، بالإضافة إلى معارض التوظيف السنوية ومنصات البحث عن عمل التي يمكن الوصول إليها رقمياً.

94- وتطبق على هذا الفرع السياسات الموضوعية لتحسين فرص العمل والمساواة في الأجور على صعيد المجتمع المحلي، مثل تلك الواردة في الفرع ميم (العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع).

95- وركزت المبادئ التوجيهية المتعلقة بمراعاة اختلاف القدرات في عمليات التصميم، التي أُطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، في المقام الأول على الاحتياجات الإضافية للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالوصول إلى المباني العامة والبنية التحتية. وأدخلت شروط إلزامية لتقليل القيود إلى أدنى حد من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة الكاملة من المباني والمرافق. وفي الوقت الذي تستعد فيه بروني لمواجهة شيخوخة السكان السريعة وتتجه نحو التحول إلى مجتمع أكثر شمولاً، تؤكد المبادئ التوجيهية أيضاً مفاهيم التصميم الشامل للجميع والتدابير التي تعيد طيفاً واسعاً من الناس، بما في ذلك الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال رضع، وصغار السن، وكبار السن. وتقتضي أيضاً أن تُوفّر المباني التي ترتادها العائلات مرافق ملائمة للعائلات بما في ذلك دورات مياه ملائمة للأطفال وغرف للأمهات المرضعات مخصصة للرضاعة.

96- ويستمر منح الأشخاص ذوي الإعاقة فرصاً لحضور المناسبات الرياضية على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يتيح لهم المشاركة النشطة في المسابقات والفوز بميداليات⁽⁵⁸⁾؛ ومن الأمثلة على تلك الأنشطة الدورة الوطنية البارالمبية للسباحة 2024 في ماليزيا، والدورة الثانية عشرة للألعاب البارالمبية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 2023 في كمبوديا، ودورة الألعاب الرياضية العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 في تايلند، والدورة الحادية عشرة للألعاب البارالمبية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 2022 في جمهورية إندونيسيا، وبطولة العالم البارالمبية للبولينغ 2019 في جمهورية الفلبين، ودورة ألعاب أرافورا الرياضية 2019 في أستراليا.

97- ولا تزال الحكومة تعترف بدور المنظمات غير الحكومية في استكمال برامجها الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وفي تعزيز الوعي العام باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم. وإذ يواصل مجلس رعاية الأشخاص ذوي القدرات المختلفة العمل مع إدارة التنمية المجتمعية بوزارة الثقافة والشباب والرياضة، فقد نظم في عام 2019 حلقات عمل بشأن لغة الإشارة الأساسية وطريقة براري وحلقات عمل بشأن التوجيه والتنقل⁽⁵⁹⁾.

98- ومن الإنجازات المهمة الأخرى إدخال استخدام لغة الإشارة في بث البرنامج الإخباري الوطني على القنوات التلفزيونية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون في بروني، بالاستعانة بترجمين مدربين على لغة الإشارة، منذ شباط/فبراير 2021، مما يكفل في الوقت الراهن تيسير حصول ضعاف السمع على المعلومات بصورة فورية. ويستمر تقديم دورات لغة الإشارة لمترجمي لغة الإشارة في البرامج الإخبارية لتعزيز المهارات والمعرفة والأخلاقيات في سياق البث المباشر، ويروج أيضاً للغة الإشارة في المجتمع بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لزيادة دعم التعرف على المواهب وزيادة عدد مترجمي لغة الإشارة المهرة.

لام- كبار السن⁽⁶⁰⁾

99- تُولي بروني أهمية كبيرة لرعاية كبار السن وحمايتهم وتعزيز حقوقهم، حيث شكّل كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً أو أكثر في عام 2023 نحو 10,3 في المائة من إجمالي عدد السكان. وهذا الأمر متأصل في القيم الاجتماعية والثقافية لشعب بروني، وينعكس في نهج البلد المنسق على مستوى الدولة بأكملها. فكبار السن هم نظام داعم ثمين ومساهمون متمرسون يعول عليهم في تقدم البلد نحو تحقيق رؤية بروني 2035.

100- وتتولى اللجنة الخاصة المشار إليها في الفقرة 92 أعلاه مسؤولية تنفيذ البرامج المتعلقة بكبار السن.

101- وقد وضع المجلس الوطني للقضايا الاجتماعية خطة عمل جديدة لكبار السن للفترة 2023-2030 تركز على مفهوم الشيخوخة الناجحة والاستراتيجيات المتكاملة ذات الصلة، مع مراعاة الجوانب القانونية، والرعاية الطويلة الأجل، والمدن المراعية لكبار السن، فضلاً عن برامج التمكين والتنمية الشاملة للجميع. وتأخذ خطة العمل هذه في الاعتبار الاتجاه الديمغرافي "شيخوخة السكان"، وتتماشى مع عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة، وخطة العمل الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة في غرب المحيط الهادئ للفترة 2021-2025.

102- وتواصل الحكومة تقديم التسهيلات للمواطنين والمقيمين، بمن فيهم كبار السن. وتُوفّر مراكز أنشطة كبار السن، التي تتيح حيزاً لتنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية والدينية اليومية، إمكانية الوصول الشامل إلى جميع الأجيال وتساعد على تعزيز العلاقات بين كبار السن، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمع المحلي. وهي أيضاً عبارة عن ملتقى معرفي لكبار السن⁽⁶¹⁾. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن منظمة الصحة العالمية قد اعترفت بمراكز أنشطة كبار السن، وأدرجتها في قاعدة بياناتها العالمية للممارسات المراعية لكبار السن.

103- ويتواصل تنفيذ برامج التوعية والتثقيف الصحي لزيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بكبار السن⁽⁶²⁾، مثل برنامج نمط الحياة الصحي لتعزيز ثقافة الممارسات السليمة صحياً⁽⁶³⁾. بالتعاون مع جامعة بروني دار السلام، وديمينسيا بروني، وبرساتوان وارغاماس، ومراكز أنشطة كبار السن. وقد أظهر تقييم⁽⁶⁴⁾ البرنامج زيادة في مستوى المعرفة في أوساط كبار السن، وتعزيز ثقافة ممارسات نمط الحياة الصحي.

104- ولكفالة الرفاه والضمان الاجتماعي لكبار السن، تواصل الحكومة تقديم معاش شيخوخة شهري لجميع المواطنين والمقيمين الدائمين عديمي الجنسية الذين بلغوا سن الستين. وحتى حزيران/يونيه 2024،

بلغ عدد المستفيدين 43 094. ويمكن قانون معاشات الشيخوخة والإعاقة (المُعدّل) لعام 2021، المشار إليه في الفقرة 91 أعلاه، كبار السن من الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول كل شهر على استحقاقات مزدوجة تشمل معاش الشيخوخة وبديل الإعاقة، شريطة التحقق من أنهم من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وبلغ عدد المستفيدين في هذه الفئة 767 مستفيداً حتى حزيران/يونيه 2024.

ميم - العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع⁽⁶⁵⁾

105- أنشئ المجلس الاقتصادي المعني بتخطيط القوى العاملة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لمعالجة المسائل المتعلقة بالبطالة بفعالية وكفاءة. ويشمل ذلك التعاون المستمر مع قطاعات الصناعة وقطاع التعليم، بالإضافة إلى مؤسسات التدريب، لتعزيز اندماج مواطني بروني في سوق العمل وفرص توظيفهم. وخصّص المجلس الاقتصادي المعني بتخطيط القوى العاملة أموالاً من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية لزيادة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في بروني. ويهدف ذلك إلى إعداد قوى عاملة مؤهلة وتعزيز مواهبها باستمرار، وتوفير فرص لتنمية قدرتها على المواكبة والمنافسة وجاهزيتها للمستقبل، لا سيما من خلال مواومة مهارات ومؤهلات طالبي العمل مع احتياجات سوق العمل واقتصاد اليوم.

106- ويعمل مكتب تخطيط القوى العاملة التابع للمجلس الاقتصادي المعني بتخطيط القوى العاملة مع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الوزارات والهيئات التنظيمية وقطاعات الصناعة ذات الصلة، مثل العمل مع المركز الوطني للحكومة الإلكترونية في بروني دار السلام لإعداد نظام بشأن معلومات سوق العمل من أجل جمع مصادر البيانات ودمجها ونمذجتها بطريقة متكاملة. واستُحدث أيضاً إطار عمل وطني لجرد الكفاءات التي تطلبها قطاعات الصناعة، من أجل تنسيقها مع التدريب أو البرامج التي تُنفّذها المؤسسات التعليمية التي تعتمد هذا الإطار. ونتيجة للجهود المتضافرة التي بذلتها مختلف الوكالات، وظّف ما مجموعه 62 299 فرداً بنجاح في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 في القطاعين العام والخاص.

107- وتشمل المبادرات الأخرى التي أطلقها المجلس الاقتصادي المعني بتخطيط القوى العاملة ما يلي:

(أ) إنشاء مركز التوظيف في بروني⁽⁶⁶⁾: يوفر مختلف خدمات التوظيف والتدريب بالإضافة إلى تسهيل التوظيف في القطاع الخاص؛

(ب) إنشاء اللجنة التوجيهية لقطاع القوى العاملة⁽⁶⁷⁾: تُحدد المهن الحيوية التي يزداد الطلب عليها، وتضع إطار الكفاءة والمعايير المطلوبة، وتُيسّر عمليات التوظيف المهني أو التدريب أثناء العمل؛

(ج) تنفيذ برنامج التعلم والنمو وبرنامج النمو من أجل التميز⁽⁶⁸⁾: يهدفان إلى تعزيز المهارات والمؤهلات الأكاديمية للباحثين عن عمل أو الموظفين المحليين في القطاع الخاص وكذلك تعزيز اندماج الباحثين عن عمل في سوق العمل وزيادة فرص توظيفهم⁽⁶⁹⁾.

108- وقد حدّد قانون العمل (الحد الأدنى للأجور) لعام 2023 أجراً أساسياً يوفر دخلاً عادلاً ومعقولاً لدعم سبل العيش الكريم، والتحفيز على التقدم، وتعزيز الإنتاجية، ولتحفيز الإنفاق الاقتصادي. وينطبق القانون على كل من العمال المحليين والأجانب في القطاع الخاص، سواء كانوا يعملون بدوام كامل أو جزئي، وسيُنقذ على مراحل⁽⁷⁰⁾. ويُعاقب على عدم الامتثال للقانون بالغرامة أو السجن.

109- وأطلق المجلس الاقتصادي المعني بتخطيط القوى العاملة أيضاً السلسلة الأولى من المبادئ التوجيهية الخاصة بالمرتبات للقطاع الخاص في شباط/فبراير 2023 لتوضيح مستويات المرتبات الموصى بها بالإضافة إلى مسارات التقدم الوظيفي في قطاعات مختارة. وسيدعم ذلك القطاع الخاص من خلال توفير حزم مرتبات تنافسية وجذابة، وسيُمكن من التوظيف المُجدي والطويل الأجل، فضلاً عن إتاحة الارتقاء الوظيفي. ويعتزم المجلس الاقتصادي المعني بتخطيط القوى العاملة أيضاً توسيع نطاق المبادئ التوجيهية لتشمل مناصب وظيفية أخرى، بما في ذلك تلك التي يكثر الطلب عليها.

110- وفي عام 2019، أنشأت الحكومة مركز L3C لتقديم مجموعة متنوعة من برامج التعلم مدى الحياة⁽⁷¹⁾ لمساعدة الناس على اكتساب المهارات من خلال تعزيز المهارات وإعادة صقلها، بما في ذلك إتاحة الحصول على مساعدة تمويلية⁽⁷²⁾ من خلال مبادرة SkillsPlus. وتنفذ هذه البرامج بالتعاون مع شركاء استراتيجيين منهم مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعليم التقني والمهني، ومنظمات التدريب في القطاع الخاص وكذلك الوكالات الحكومية⁽⁷³⁾.

نون - تغير المناخ والبيئة وإدارة الكوارث⁽⁷⁴⁾

111- باعتبار بروني دولة ساحلية صغيرة تقع في جزيرة، فهي ليست مستثناة من آثار تغير المناخ، وترى أن التحديات التي يفرضها التهديد الوجودي لآثار تغير المناخ تتطلب عملاً عالمياً عاجلاً وحاسماً ومتضافراً.

112- وفي إطار التزاماتها العالمية، صدقت بروني على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 7 آب/أغسطس 2007، وانضمت إلى بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 20 آب/أغسطس 2009، وصدقت على اتفاقية باريس في 21 أيلول/سبتمبر 2016. وفي عام 2020، قدمت بروني مساهماتها المحددة وطنياً، التي تحدد التزامها بخفض غازات الدفيئة بنسبة 20 في المائة مقارنة بمستويات سير الأمور كالمعتاد بحلول عام 2030.

113- وفي عام 2018، أنشئت أمانة بروني لتغير المناخ، التي أصبحت الآن مكتب بروني المعني بتغير المناخ، لإعداد سياسات بروني واستراتيجياتها وإجراءاتها المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتتمثل مهمة مكتب بروني المعني بتغير المناخ في ضمان اتباع نهج شامل للدولة بأكملها في التصدي لتحديات وفرص تغير المناخ، والمواءمة الاستراتيجية بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية، ويعمل بتوجيه من مجلس بروني دار السلام الوطني المعني بتغير المناخ.

114- وأطلقت سياسة بروني بشأن تغير المناخ في تموز/يوليه 2020 بهدف تمهيد مسارات منخفضة الكربون وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتتضمن 10 استراتيجيات وطنية رئيسية. وبما أن هذه السياسة متكاملة تماماً مع رؤية بروني 2035، فهي أساس مساهمات بروني المحددة وطنياً. ووُجّهت دعوة إلى مجموعة مكونة من 51 ممثلاً للشباب من مختلف القطاعات للمشاركة وتقديم رؤاهم في مراجعة سياسة بروني بشأن تغير المناخ وصياغتها.

115- وستركز خطط بروني المستقبلية لتغير المناخ على تدابير التكيف، بما في ذلك وضع خطة وطنية للتكيف، وتقييم جدوى أدوات تسعير الكربون المناسبة، وتعزيز الشفافية في جرد غازات الدفيئة من خلال قائمة الجرد الوطنية للغابات والمشاريع التوجيهية.

116- وتؤدي المجتمعات المحلية والسكان الأصليون دوراً مهماً في تنمية المناطق البرية ومناطق الغابات في بروني وإدارتها وحمايتها مع تعزيز الوعي باستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف التي من شأنها أن تساعد على زيادة قدرة الناس على الصمود في وجه آثار تغير المناخ.

117- وأيد بيان رئيس مؤتمر القمة الثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2021، من حيث المبدأ، إنشاء مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتغير المناخ، الذي سيسهل التعاون والتنسيق بشأن مبادرات تغير المناخ، وسيقدم توصيات بشأن السياسات. وستستضيف بروني المركز، حيث تعهدت بتقديم 1,5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لميزانيته التشغيلية للسنوات الثلاث الأولى بعد إنشائه. واختتمت المفاوضات بشأن الاتفاق المتعلق بإنشاء مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتغير المناخ في آب/أغسطس 2023، ووقّعت عليها غالبية الدول الأعضاء في الرابطة.

سين - الجنسية

118- يحدد قانون الجنسية في بروني الطريق إلى الحصول على الجنسية، حيث يمكن لغير المواطنين، بمن فيهم الأشخاص عديمو الجنسية، الحصول على الجنسية شريطة استيفاء معايير معينة، منها فترة الإقامة وإتقان لغة الملايو، ومعرفة الثقافة والتقاليد البرونية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، مُنح 4 634 شخصاً الجنسية، من بينهم 2 177 شخصاً عديمو الجنسية، مما يدل على إحراز تقدم كبير مقارنة بحصول 1 275 شخصاً عديمي الجنسية على الجنسية في الفترة الممتدة من عام 2013 إلى 2018.

119- وتتبع بروني سياسة الجنسية الواحدة، ولا تعترف بالجنسية المزدوجة. وينص قانون الجنسية في بروني على إمكانية حصول الأب البروني أو الأم البرونية على الجنسية لأبنائهما. وبموجب القانون، يمكن للمرأة البرونية المتزوجة من أجنبي أن تتقدم بطلب لنقل جنسيتها إلى أطفالها. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للزوج الأجنبي للمرأة البرونية الحصول على الجنسية من خلال التقدم بطلب.

عين - الاتجار بالأشخاص والعمال المهاجرون⁽⁷⁵⁾

120- تواصل بروني اتخاذ تدابير لتعزيز التشريعات وإنفاذها من أجل منع جرائم الاتجار بالأشخاص. وفي عام 2019، تمت مراجعة التشريعات ذات الصلة وتعزيزها من خلال إصدار قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، وقانون منع تهريب الأشخاص، الذي يفرض عقوبات صارمة بالسجن والغرامات.

121- وتواصل الحكومة ضمان تعزيز قدرات المدعين العامين، ووكالات إنفاذ القانون، والأخصائيين الاجتماعيين من خلال برامج التدريب المحلية والإقليمية وكذلك المساعدة التقنية. ويغطي التدريب مجالات شتى مثل التعرف على الضحايا، ومؤشرات الاتجار بالأشخاص، وعناصر الاتجار، وتبادل المعلومات، وآلية إحالة الحالات. واستمر التدريب افتراضياً خلال جائحة كوفيد-19.

122- وتشارك بروني بنشاط أيضاً مع شركاء ثنائيين وإقليميين في برامج تدريبية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مثل برنامج زيارات القادة الدوليين بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي عُقد في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، والحلقة الدراسية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص والعمل الجبري، التي عُقدت في بروني في آب/أغسطس 2023، والتي شارك في تنظيمها كل من قوة الشرطة الملكية لبروني، وجهاز تحقيقات الأمن الداخلي بالولايات المتحدة الأمريكية.

123- وواصلت بروني تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات في الجهود المتعلقة بإجراء التحقيقات من أجل تقييم حالات الاتجار بالأشخاص، بسبل منها إنشاء فريق معني بتقييم حالات الاتجار بالأشخاص في عام 2020، يضم أفراداً من مكتب رئيس الوزراء، ومكتب المدعي العام، ووحدة التحقيق في الاتجار بالأشخاص، والإدارة الملكية للجمارك والمكوس، وإدارة الهجرة والتسجيل الوطني بوزارة الشؤون الداخلية، وإدارة العمل بوزارة الشؤون الداخلية.

124- وفي إطار جهود بروني الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، اضطلعت بمراجعة الإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بها وتحسينها، واستحدثت الإجراءات التشغيلية الموحد الوطني بشأن الاتجار بالأشخاص في عام 2021. ويتضمن هذا الإجراءات التشغيلية الموحد قائمة مرجعية مشتركة بين الوكالات لتحديد عناصر الاتجار بالأشخاص، بما يراعي مصلحة جميع الضحايا وإمكانية تطبيق الإجراءات دون تمييز أيا كانت الضحية. وقد أجرت إدارات شتى تدريباً، وواءمت إجراءاتها التشغيلية الداخلية مع الإجراءات

التشغيلي الموحد الوطني بشأن الاتجار بالأشخاص؛ ومن بين تلك الإدارات مكتب المدعي العام، ووحدة التحقيق في الاتجار بالأشخاص، وإدارة الهجرة والتسجيل الوطني بوزارة الشؤون الداخلية، وإدارة العمل بوزارة الشؤون الداخلية.

125- وواصلت بروني جهودها الوقائية من خلال تقديم برامج تدريبية إلى مسؤولي العمل والهجرة والمنظمات غير الحكومية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أنشأت اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص فرقة العمل المعنية ببرامج التوعية بالاتجار بالأشخاص لإذكاء الوعي العام بهذا الموضوع. ونُظِّمت حملات توعية شتّى للقطاعين العام والخاص على حد سواء للتوعية بالقوانين المتعلقة بالهجرة، وجوازات السفر، والاتجار بالأشخاص وتهريبهم، وحقوق العمال. وأنتجت قوة الشرطة الملكية لبروني وهيئة الإذاعة والتلفزيون في بروني مسلسلاً تلفزيونياً تضمّن عرضاً عن قضية اتجار بالأشخاص حققت فيها وحدة التحقيق في الاتجار بالأشخاص، بهدف زيادة معرفة الجمهور بجرائم الاتجار بالأشخاص وعناصره.

126- ومن أجل التنفيذ الكامل لقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، طُوِّرت المآوي القائمة لتوفير أماكن مخصصة لضحايا الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الضحايا المحتملون، في مجمع دور الرعاية. وإلى جانب الإيواء والإسكان المؤقت، تُقدّم إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص خدمات المشورة والمساعدة الطبية والنفسية بالإضافة إلى فرص العمل والتعليم والتدريب، ويُتاح لهم أيضاً الاطلاع على القواعد واللوائح المجتمعية الخاصة بمآوى ضحايا الاتجار بالأشخاص بثماني لغات مختلفة⁽⁷⁶⁾.

127- وبموجب قانون الأطفال والشباب، يودّع أي طفل من ضحايا الاتجار بالأطفال في مكان آمن مخصص⁽⁷⁷⁾ داخل مجمع دور الرعاية المخصص للأطفال والشباب. ويتلقى الأطفال الضحايا، بمن فيهم الأطفال ضحايا الاتجار، رعاية متخصصة مثل الرعاية الطبية والنفسية، ويحصلون على التعليم، والتدريب المهني، وتتاح لهم المرافق الرياضية، وبرامج بناء الذات، وجلسات المشورة، والزيارات العائلية.

128- وإذ تُدرك بروني الروابط بين العمل الجبري والاتجار بالأشخاص، فقد أودعت صك تصديقها على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري، 1930 (رقم 29) في 12 حزيران/يونيه 2023.

129- وفي عام 2020، صدّقت بروني على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وفي العام نفسه، أقرت بروني خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالأشخاص للفترة 2019-2022 وفعلتها، وهي الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل للفترة 2023-2028.

130- وتنتظر بروني إلى قضايا الاتجار بالأشخاص بجدية، وتشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة هذا الشاغل العالمي. وتتعاون بروني مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشاركت في مختلف الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، وتهريب الأشخاص، وغيرها من الجرائم عبر الوطنية. وتعمل بروني أيضاً على نحو وثيق مع نظرائها الإقليميين من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنصاتها ذات الصلة⁽⁷⁸⁾.

131- ولضمان عملية توظيف فعالة وشفافة، ومنع حالات تزوير التأشيرات، والاحتتيال، والدخول غير القانوني للعمال، أبرمت الحكومة مذكرات تفاهم بشأن توظيف العمال واستقدامهم مع بنغلاديش في عام 2022، ومع تيمور - ليشتي في عام 2023، لا تسمح إلا لوكالات التوظيف المسجلة باستقدام العمال من خلال وكالات محددة.

132- وتشمل الجهود الجارية التي تُبذل مع البلدان المرسل للعمال المهاجرين التأكد من إلمام العمال المهاجرين - قبل المغادرة - بحقوقهم ونطاق عملهم وبالمعايير الاجتماعية الثقافية لبروني. وعلاوة على ذلك، تعمل الحكومة مع البعثات الدبلوماسية المقيمة لترجمة العقود إلى لغاتها، وتضمن احتفاظ العمال بنسخة من عقودهم.

فاء - التعاون مع الهيئات والآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان⁽⁷⁹⁾

133- على الصعيد الإقليمي، تُظهر بروني التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بسبل منها دعمها للجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا⁽⁸⁰⁾. وتساهم بروني سنوياً في صندوق اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يدعم تنفيذ خطة عملها الخمسية للفترة 2021-2025، وبصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2021، شجعت بروني على المشاركة مع جهات أخرى من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات القطاعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأمم المتحدة ووكالاتها المعنية. ومنذ ذلك الحين، وُسع نطاق هذه المشاركة ليشمل كيانات أخرى مثل معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة.

134- وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مع شركاء الحوار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مثل أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، مما عزز التعاون الدولي في قضايا حقوق الإنسان. وفي عام 2023، شملت أنشطة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا زيارة عمل إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ⁽⁸¹⁾، والحوار الأول بين اللجنة والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في جنيف، حيث تبادلت اللجنة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وجهات النظر بشأن سبل مواجهة التحديات، وإعمال حقوق الإنسان، وتحسين التأزر بين عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية⁽⁸²⁾.

135- وتُجري الحكومة مشاورات وحوارات منتظمة مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك اليونسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مثل اجتماع تبادل الخبرات في جنوب شرق آسيا بشأن الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2023 في تايلند. وتعاونت بروني أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسف في مشاريع في إطار البرنامج التدريبي المقدم من بروني دار السلام إلى بلدان ثالثة من الكومنولث⁽⁸³⁾. في عامي 2017 و2018 على التوالي.

136- وتترك بروني أهمية الحفاظ على حماية حقوق الإنسان في أوقات النزاع المسلح، ومن ثم فهي طرف في عدد من صكوك القانون الدولي الإنساني. وقد وقّعت بروني مؤخراً على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 26 أيلول/سبتمبر 2018.

137- وصَدّقت بروني على الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ في 13 أيار/مايو 2023، والذي يتضمن أيضاً أحكاماً تتعلق بالبيئة، والعمل، والتنمية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعكس ذلك الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق العمال، وتعزيز قدرة المرأة على الوصول والاستفادة الكاملين في سياق التجارة والاستثمار الدوليين.

138- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت بروني واحدة من البلدان التي احتفلت بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تقديم تعهدات في إطار المبادرة العالمية لحقوق

الإنسان. وإظهاراً لالتزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أيدت بروني التعهدات المشتركة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (بخصوص حوار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حقوق الإنسان)، ودولة قطر (تعهد جماعي باسم مجموعة من دول منظمة التعاون الإسلامي)، ودولة فلسطين (بشأن تقرير مصير فلسطين)، وقدمت أيضاً خمسة تعهدات وطنية. وتعكس التعهدات الوطنية احتياجات بروني المستقبلية الوشيكة وأهدافها الواضحة للتنمية المستقبلية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) ضمان أن يعيش شعبها حياة متناغمة وكرامة وممكنة من خلال تعزيز التعليم والتدريب الجيدين الأكثر شمولاً وإنصافاً، وضمان توفير وظائف لائقة وخدمات أفضل، فضلاً عن بيئة تمكينية مدعومة بالتكنولوجيات المساعدة؛

(ب) زيادة تنفيذها للهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال المبادرات الخضراء؛

(ج) تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان الشمول والمساواة؛

(د) إظهار التزامها بالنهوض بالمرأة وتنميتها؛

(هـ) تبني استراتيجية متعددة الأوجه لضمان رفاه كبار السن وكرامتهم.

139- وتشترك بروني على نحو متواتر في الفعاليات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتتطلع إلى مواصلة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع غيرها من البلدان. وتعمل بروني بنشاط مع المقرررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان، عند الاقتضاء. وفي الوقت نفسه، تظل بروني على استعداد لتعميق العمل مع هيئات الأمم المتحدة المعنية لدعم جهود الحكومة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، وللوفاء بالتزاماتها وتنفيذها بفعالية بموجب الاتفاقيات التي هي طرف فيها.

Notes

¹ Paragraphs 24, 32, 54, 62, 64, 65, 98, 123, 135, 136, 140, 147, from Brunei's national report for the 3rd UPR Cycle remain relevant and applicable for Brunei's national report for the 4th UPR Cycle.

² Recommendations 79, 94, 96, 98, 103, 104, 106.

³ The post-VNR actions from the stocktake of the Second VNR are as follows: (i) greater and comprehensive harmonisation of *Wawasan Brunei 2035* and SDG; (ii) upgrade data capacity through National Strategy for the Development of Statistics; (iii) inclusive and equitable quality education and training, decent jobs, better services and enabling ecosystem supported by assistive technologies to ensure everyone can lead harmonised, dignified and empowered lives; (iv) moving towards net-zero carbon emissions by 2050 through a just energy transition and forest preservation, and increasing adaptation measures to future-proof the country and communities through the National Adaptation Plan; (v) further enhance the progress in SDG 12 (Responsible Consumption and Production) by exploring ways to achieve economic, social and environmental equity by making collective actions towards sustainability such as strengthening legal and institutional frameworks to ensure sustainable management and efficient use of resources and creating economic opportunities from the green and circular economy model; and (vi) implementing energy transition pathways towards clean and low-carbon energy, whilst meeting the world's growing economic demand.

⁴ The Second SDG Youth Dialogue built upon its established partnership and success stories, empowering the youth to develop sustainability projects related to SDG 12.

⁵ The Brunei Mampan Forum convened various stakeholders to gain insights from local and international experts on issues and pathways forward in sustainable practices. Additionally, a workshop focused on Environmental, Social and Governance Awareness for Micro-Small-Medium Enterprises was conducted to enhance understanding among businesses about the benefits of sustainability in operations, emphasising its crucial role in sustainable development.

⁶ Recommendations 79, 105, 130, 135, 136, 137, 139, 141, 142, 143, 144, and 145.

⁷ These programmes include *PROPAZ-Pusat Pembangunan Belia*, *PROPAZ-Apprenticeship*, and *PROPAZ-Zira'ah* (Agricultural) where the underprivileged or their dependants were offered to

- undergo various reskilling courses at the Youth Development Centre under MCYS. Various activities were held in 2022 by MORA and other strategic partners by providing the underprivileged with booths to showcase their products and services.
- ⁸ *Projek Pembinaan Rumah Bantuan Golongan Daif, Fakir dan Miskin.*
- ⁹ In April 2024, 228 elderly citizens received welfare assistance and old age pension.
- ¹⁰ *Tunas Project Marketplace.*
- ¹¹ Category 1 are cases that do not have any signs of infection; Category 2 are cases that have signs of infection but do not have lung infection or pneumonia; Category 3 are cases that have signs of infection as well as lung infection or pneumonia; Category 4 are cases that have lung infection or pneumonia and require oxygen support and normally require close monitoring at the Intensive Care Unit; and Category 5 are critical cases where the COVID-19 infection has caused multiple organ failure which normally require ventilators or heart/lung machines.
- ¹² For children ages 5-11 years old, 88.9% have received two doses of COVID-19 vaccine.
- ¹³ To qualify for the tax reduction, commercial building owners must deduct at least 10% of their monthly rent for a minimum of five consecutive months.
- ¹⁴ This included MOE, MORA, MTIC, and the Authority of Info-communications Technology Industry of Brunei Darussalam.
- ¹⁵ Recommendations 85, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 158, 211, and 212.
- ¹⁶ *Talian Harapan 145.*
- ¹⁷ Strengthen Effective Leadership and Governance for Mental Health; Strengthen Mental Health Services by ensuring the availability and accessibility of comprehensive quality mental health services; Strengthen Mental Health Promotion and Mental Disorder Prevention; Develop Capacity for National Information Systems and Research for Mental Health.
- ¹⁸ *Ta'adil As-Suluk.*
- ¹⁹ *Talian Syifa.*
- ²⁰ Such as *Demensia Brunei.*
- ²¹ Global Youth Tobacco Survey; Assessment of Age-Friendly Communities; and Salt Reduction Study.
- ²² Needs Assessment of Adolescent-Friendly Health Services and Programmes; Development of guidelines for prevention and management of obesity among children; Training of healthcare workers on Integrated Care for Older People; Mid-term review of Brunei Darussalam's Multisectoral Action Plan for the Prevention and Control of Non-communicable Diseases 2021-2025; and Mid-term review of the National Mental Health Action Plan 2022-2025.
- ²³ A surveillance centre for communicable and non-communicable diseases.
- ²⁴ Recommendations 142, 154, 155, 156, 157, 158, 205, and 218.
- ²⁵ PISA provides indicators of the competencies in mathematics, reading and science for a nation's 15-year-olds. Data from the PISA Student Questionnaire was also used to generate the index of Economic, Social and Cultural Status which gives some measure of equity in education. A sample of 690,000 students aged 15 participated in this study, with Brunei contributing 5,576 students across 54 secondary schools.
- ²⁶ SDG 4.2 states that by 2030, ensure that all girls and boys have access to quality early childhood development, care and pre-primary education so that they are ready for primary education.
- ²⁷ *Al-Ameerah Al-Hajjah Maryam School.*
- ²⁸ *Unit Kesejahteraan Pemimpin Sekolah dan Tenaga Pengajar.*
- ²⁹ Namely the *Sejahtera* hotline to support school leaders and school teachers, the *Hal Ehwal Pelajar* hotline to support student welfare, and the *Talian Syifa*.
- ³⁰ The Special Education Unit under MOE was formally upgraded to the Department of Special Education on 1 June 2021.
- ³¹ Recommendations 88, and 121.
- ³² The Honourable Queenie Chong Chin Yee.
- ³³ The Honourable Chief Justice Dato Seri Paduka Steven Chong Wan Oon.
- ³⁴ Recommendations 10, 14, 61, 75, and 81.
- ³⁵ The Government continues to provide training programmes and awareness raising initiatives for better understanding on relevant legislations, including to relevant officials and members of the public.
- ³⁶ Recommendations 74, 131, 132, 133, 134, 148, 198, and 199.
- ³⁷ Such as through (i) the Narcotics Control Bureau's Preventive Drug Education Division, which actively promotes awareness about the negative effects of drugs to reduce drug dependency and to spread the anti-drug message to students and youths as well as the general public; (ii) the DCD's *Merakit Masyarakat* Programme which aims at providing exposure, knowledge and information on

the role of DCD on issues pertaining to SKN, monthly welfare assistance, children, women and family issues, senior citizens, and pensions, PWDs, counselling, and DCD's Welfare Line 141 and *Talian Anak 121*; and (iii) other programmes with NGOs.

³⁸ *Awasi Anak Kitani*.

³⁹ Recommendations 34, 101, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 171, 172, 174, 175, 177, 178, 184, 186, 187, 188, and 214.

⁴⁰ In June 2022, Brunei appointed its first female Minister, The Honourable Datin Seri Paduka Dr. Hajah Romaizah binti Haji Mohd Salleh as the Minister of Education. Subsequently in February 2024, The Honourable Datin Paduka Dayang Hajah Nor Hashimah binti Haji Mohammed Taib was appointed as the Attorney General, and Dr. Dayang Hajah Huraini Binti Pehin Orang Kaya Setia Jaya Dato Paduka Awang Haji Hurairah, was appointed on 9 January 2024 as Clerk to the Privy Council, Secretary to the Cabinet Ministers' Council, and Clerk to the Legislative Council. Her Excellency Ar Siti Rozaimeri binti Dato Paduka Haji Abdul Rahman is also Brunei's first female Secretary-General of the ASEAN Inter-Parliamentary Assembly, while Nur 'Azizah binti Dato Seri Paduka Haji Ahmad is the first female President of the Law Society, appointed in February 2024.

⁴¹ MCYS has developed several programmes including Business from Home, specifically targeted to provide housewives with entrepreneurship opportunities. The programme includes product marketing and entrepreneurial guidance through DARE's 'Institute Business Academy' and 'Micro Business Bootcamp'. DARE is the main government agency that promotes and facilitates the growth and development of local MSMEs.

⁴² An example is Dynamik Technologies, an IT company in Brunei, that plays a significant role in fostering inclusivity, with their recently re-launched 'eBunda' initiative, which provides valuable networking and marketing opportunities for women entrepreneurs especially businesses owned by mothers.

⁴³ Notably, the Council of Women of Brunei Darussalam, Project Women Brunei, Survivors.bn, *Persatuan Siswazah Brunei*, and *Persatuan Membangun Wanita dan Masyarakat*.

⁴⁴ With the United States of America, Brunei Darussalam conducts the Academy for Women Entrepreneurs, as part of the White House-led Women's Global Development and Prosperity Initiative. The programme gives enterprising women the knowledge, network, and access they need to launch and grow successful businesses, along with other funded programmes, such as Micro-Grant for Empowerment and Special Underprivileged Mothers and Empowerment Entrepreneurship Development.

⁴⁵ Such as the ASEAN Japan Women Entrepreneurs Linkages Programme, an initiative aimed at linking MSMEs to bigger companies, mentors and peers for their business development. In 2020, Brunei hosted the 4th edition of the programme, which saw the participation of 27 women entrepreneurs from across ASEAN and Japan, who had the opportunity to network with 24 supporting companies from a range of sectors including logistics, food and beverage, hospitality, advertising, banking and technology.

⁴⁶ Such as the ASEAN Agreement on Disaster Management and Emergency Response 2021-2025 and the ASEAN Declaration on One ASEAN, One Response.

⁴⁷ Recommendations 95, 97, 99, 100, 101, and 102.

⁴⁸ *Dasar Belia Negara dan Strategi 2020-2035*.

⁴⁹ First published in 2022, the Handbook is a guide for appropriate business opportunities and programmes, including capacity building, shared support services, financing, and market access initiatives.

⁵⁰ *i-Usahawan* is a programme under DARE which helps start-ups secure contracts in energy and non-energy sectors; Shell LiveWIRE Brunei is a programme by Brunei Shell Petroleum company, which focuses on areas building capacity through collaborations with academic institutions, online platforms and public engagements.

⁵¹ Haji Muhammad Iqbal Fakhri bin Haji Damit, founder of non-profit organisation, Hand4Hand.

⁵² Recommendations 74, 86, 165, 177, 189, 191, 192, 194, 198, 200, 201, and 214.

⁵³ *Talian Kebajikan 141*.

⁵⁴ *Talian Anak 121*.

⁵⁵ *Satu Kampung Satu Keluarga*.

⁵⁶ Recommendations 158, 161, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, and 218.

⁵⁷ Now known as the Old Age Pensions and Disability Allowances Act.

⁵⁸ From 2019 to 2024, a total of 11 gold medals, 8 silver medals and 8 bronze medals obtained from 8 regional competitions.

⁵⁹ Between February 2019 to September 2023, 1,687 Data Sign Language Workshops and 95 Data

- Braille, Orientation and Mobility Workshops have been held.
- ⁶⁰ Recommendations 159, 160, and 162.
- ⁶¹ For example, a programme for senior citizens was organised at PKWE Tutong in 2022 consisting of a legal clinic providing free consultation and legal advice on property management, family matters and criminal offences. The programme was carried out in collaboration with several government agencies.
- ⁶² Health promotion and education programmes constitute basic NCD risk factors health screening such as BMI, blood pressure and glucose check; convening health talks on various elderly health-related issues such as NCDs, fall prevention, and oral health; carrying out hands-on or practical activities such as healthy cooking demonstrations and healthy grocery tours; encouraging physical activities such as the ‘Amazing Race’, a group activity whereby the elderly complete physical activity sessions within a specific period of time and winners receive prizes, and walkathons.
- ⁶³ The scope of the programme has been expanded to include health promotion and education, training on infection prevention and control during COVID-19, and visits to HPC as part of a health tour.
- ⁶⁴ The HPC conducted a pre-and-post survey on the knowledge on health amongst elderly who participated in the programme.
- ⁶⁵ Recommendations 105, 138, 140, 174, 186, and 214.
- ⁶⁶ *Pusat Pekerjaan Brunei.*
- ⁶⁷ A tripartite platform that links industry, regulators, and educational and training institutions to ensure alignment of supply and demand, with five sectors currently identified: (i) Hospitality and Tourism; (ii) Information and Communication Technology; (iii) Transportation and Logistics; (iv) Energy; and (v) Construction.
- ⁶⁸ A programme that supports local job seekers or employees in the private sector to enhance their skills and academic qualifications through training initiatives such as SkillsPlus, SPIN in Accountancy, and Trade Skills.
- ⁶⁹ A 18-month apprenticeship programme that provides a platform for unemployed graduates (Degree and above, HND and TVET) to gain work experience and on-the-job skills in the public and private sectors. For those undergoing their apprenticeship in the private sector, there are additional benefits in the form of top-up allowances from the 11th month, to boost more interest to join the private sector.
- ⁷⁰ The first phase will only apply to companies within the banking and finance, and infocommunication technology industries.
- ⁷¹ The programmes and courses offered under L3C fall under four pillars, namely Workforce Development, Academic Upgrading, Community Development, and Personal Development.
- ⁷² The assistance is provided to eligible local jobseekers, i-Ready officers, local employees working in the private sector including freelance workers to upskill and reskill themselves by taking programmes and courses that are less than one year offered through L3C.
- ⁷³ These include: the Centre for Lifelong Learning of UBD, Tri-CED of University of Technology Brunei (*Universiti Teknologi Brunei*), Continuous Education and Training of the Institute of Brunei Technical Education, Centre for Leadership and Lifelong Learning of Sultan Sharif Ali Islamic University (*Universiti Islam Sultan Sharif Ali*).
- ⁷⁴ Recommendations 76 and 107.
- ⁷⁵ Recommendations 27, 115, 116, 129, and 219.
- ⁷⁶ Languages are Malay, English, Tagalog, Vietnamese, Thai, Mandarin, Bangladeshi, and Pakistani.
- ⁷⁷ *Darussakinah.*
- ⁷⁸ ASEAN Chiefs of Police; ASEAN Ministerial Meeting on Transnational Crime; ASEAN Senior Officials’ Meeting on Transnational Crime; ASEAN Ministerial Meeting of the Regional Support Office of the Bali Process on People Smuggling, Trafficking in Persons and related Transnational Crime.
- ⁷⁹ Recommendations 33, 35, 80, 82, 83, and 84.
- ⁸⁰ AICHR is a consultative body of ASEAN established in 2009 and is tasked to “promote and protect human rights and fundamental freedoms of the peoples of ASEAN”.
- ⁸¹ The visit also included meetings with the European Parliament, Council of Europe, and the EU Delegation to the Council of Europe.
- ⁸² 5th Policy Dialogue on Human Rights in Brussels, and 3rd EU-ASEAN Civil Society Forum on Human Rights.
- ⁸³ This is a technical assistance programme provided by Brunei to developing countries of the Commonwealth for their economic and social development. Since 2016, Brunei has held five projects with participants from the Commonwealth small island developing states. The implementation of this programme was suspended during the COVID-19 pandemic and is aimed to be resumed this year.